المسلخ البشري

عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا



منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية. وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

الطبعة الأولى 2017
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/5415/2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: صورة بالأقمار الصناعية لسجن صيدنايا العسكري، الاحداثيات: 33.6468 ، 36.3288، Google Earth © DigitalGlobe



قائمة بالمحتويات

1. ملخّص

> **" يمثل صيدنايا نهاية الحياة، ونهاية الإنسانية."**
> أبو محمد، أحد الحراس السابقين في صيدنايا

سجن صيدنايا العسكري هو المكان الذي تقوم الدولة السورية فيه بذبح شعبها بهدوء. ويشكل المدنيون، الذين تجرأوا على مجرد التفكير بمعارضة الحكومة، الغالبية الساحقة من الضحايا. وجرى منذ العام 2011 إعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء في عمليات شنق جماعية تُنفذ تحت جنح الظلام، وتُحاط بغلاف من السرية المطلقة. وقُتل آخرون كثر من المحتجزين في سجن صيدنايا جراء تكرار تعرضهم للتعذيب والحرمان الممنهج من الطعام والشراب والدواء والرعاية الطبية. ويُدفن قتلى صيدنايا في مقابر جماعية. ولا يمكن لأحد أن يزعم أن مثل هذه الممارسات المنهجية والواسعة النطاق تُرتكب بدون تفويض من الحكومة السورية على أعلى مستوياتها.

وأجرت منظمة العفو الدولية خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015، والشهر نفسه من العام 2016 بحوثاً بشأن نمط الانتهاكات المرتكبة في سجن صيدنايا العسكري وتسلسلها وحجمها. وأجرت المنظمة في سياق تحقيقاتها مقابلات مع 31 محتجزاً سابقاً في سجن صيدنايا، وأربعة من الموظفين أو الحرس الذين سبق لهم العمل في هذا السجن، وثلاثة قضاة سوريين سابقين، ومثلهم من الأطباء الذين سبق لهم العمل في مشفى تشرين العسكري، وأربعة محامين سوريين، و17 خبيراً دولياً ومحلياً في موضوع الاحتجاز في سوريا، و22 فرداً من عائلات المحتجزين السابقين أو الحاليين في سجن صيدنايا.

ونظراً لأن السلطات السورية تمنع منظمة العفو الدولية من دخول البلاد، وتحرمها بالتالي من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة منذ العام 2011، أُجريت غالبية هذه المقابلات في جنوب تركيا، بينما أُجريت المقابلات الباقية هاتفياً أو عبر وسائل أخرى للتواصل عن بعد مع المعنيين في سوريا، أو مع أفراد يتواجدون في لبنان، والأردن والبلدان الأوروبية والولايات المتحدة.

وبالمحصلة، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 84 شخصاً لأغراض إعداد التقرير الحالي، وأُجريت مقابلتان أو أكثر في الكثير من الحالات مع الشهود الرئيسيين بغية تقييم مدى اتساق ومصداقية المعلومات التي أدلوا بها، وأُجريت جميع المقابلات مع الشهود بشكل منفصل إلا في حالتين اثنتين فقط، وأطلع معظم الذين أُجريت المقابلات منظمة العفو الدولية على فحوى إفاداتهم برغم ما يحمله ذلك من مخاطر عليهم.

ولقد حاولت منظمة العفو الدولية منذ العام 2011 التواصل مع السلطات السورية عبر وسائل مختلفة بشأن ما لديها من بواعث قلق متعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحالات الاختفاء القسري، والوفيات في الحجز، وحرصت تحديداً على تزويد تلك السلطات بمعلومات عن حالات منتقاة عن طريق شبكة تحركاتها العاجلة، وإرسال خطابات موجهة لها قبيل إصدار تقارير المنظمة ذات الصلة. وأرسلت المنظمة إحداها بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 2017، وطلبت من السلطات السورية فيها أن تقدم إيضاحات بشأن المزاعم التي يثيرها التقرير الحالي، وكررت المنظمة طلبها اللقاء مع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سوريا. ولكن لم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد على خطابها أو غيره من الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات.

وما انفكت الحكومة السورية طوال عقود تمارس التعذيب والاختفاء القسري كوسيلة لقمع المعارضة. وسبق لمنظمة العفو الدولية في الماضي، واعتبارا من العام 1987 تحديداً، وأن وثقت استخدام الحكومة السورية 35 أسلوباً من أساليب التعذيب بشكل ممنهج في مختلف سجونها، وسُجلت منذ العام 2011 زيادة ملحوظة في حجم وقسوة الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية بحق المحتجزين، ووفق ما أفادت به مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 17723 في الحجز لدى الحكومة خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015، أي بمعدل نحو 300 وفاة في الحجز يومياً، ويشكل من يُفترض أنهم من

معارضي الحكومة، بطريقة أو بأخرى، غالبية الضحايا المعرضين لخطر التعذيب والموت في صيدنايا، وغيره من السجون التي تديرها الحكومة السورية. ويمثل هؤلاء جميع شرائح المجتمع السوري، وبينهم الكثير من المتظاهرين، والمعارضين السياسيين المخضرمين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والأطباء، وعمال الإغاثة، والطلبة.

ولقد دفعت المعاملة اللاإنسانية التي يلقاها المحتجزون في سجن صيدنايا بمنظمة العفو الدولية إلى الاستنتاج بأن هؤلاء، وغيرهم من المحتجزين في السجون التي تديرها الحكومة السورية، يتعرضون لجريمة الإبادة، وهي جريمة يرد تعريفها في نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية على النحو الآتي: تشمل " الإبادة " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان.

وبناء على ما أجرته من تحقيقات، تقدر منظمة العفو الدولية أن ممارسات القتل العمد والتعذيب والاختفاء القسري والإبادة المرتكبة في سجن صيدنايا، منذ 2011، قد جاءت ضمن سياق هجوم واسع النطاق وممنهج على السكان المدنيين بغية فرض سياسات الدولة، وخلصت المنظمة بالتالي إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية في سجن صيدنايا ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

حالات الشنق الجماعية

ثمة مركزان للاحتجاز داخل سجن صيدنايا العسكري، ويُحتجز فيهما ما بين 10 آلاف و20 ألف شخص، ويشكل المدنيون غالبية المحتجزين في المبنى الأحمر ممن جرى اعتقالهم عقب اندلاع الأزمة في العام 2011؛ بينما يشكل ضباط وجنود الجيش السوري سابقا غالبية المحتجزين في المبنى الأبيض على إثر اعتقالهم منذ العام 2011 أيضاً.

وقُتل آلاف المحتجزين في المبنى الأحمر إثر إعدامات سرية تتم خارج نطاق القضاء، وبعد احتجازهم في ظروف تصل إلى مصاف الاختفاء القسري. وجرت عمليات الإعدام على شكل عمليات شنق جماعية، وأُدين الضحايا وحُكم عليهم بالإعدام عقب "محاكمات" أمام محكمة الميدان العسكرية الكائنة في حي القابون بدمشق، وتستغرق المحاكمة الواحدة ما بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق كحد أقصى. وتقوم سلطات السجن بجلب الضحايا من زنزاناتهم عصر اليوم المحدد لتنفيذ الإعدام شنقاً، أو ما تطلق السلطات عليه مصطلح "الحفلة". وتخبر المحتجزين المدرجين على قائمة الإعدام أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجن مدني، ولكن يجري عوضاً عن ذلك إيداعهم في زنزانة تقع في قبو المبنى الأحمر من سجن صيدنايا، ويتعرضون فيها للضرب المبرح على مدار ساعتين أو ثلاث، قبل أن يُصار إلى وضع عصابة على أعينهم ليلاً وترحيلهم في الشاحنات أو حافلات الركوب الصغيرة إلى المبنى الأبيض، حيث يتم اقتيادهم هناك إلى إحدى غرف القبو وإعدامهم شنقاً، وهي ممارسة تتكرر مرة أو اثنتين أسبوعياً، ويجري شنق ما بين 20 و50 شخصاً في كل مناسبة.

ويظل الضحايا معصوبي الأعين طيلة مراحل هذه العملية، ولا يتم إخبار المحتجزين بالأمر إلا قبل دقائق قليلة من موعد التنفيذ، ودون أن يعرفوا حتى الموعد الدقيق، ولا يعلموا بدنُوّ مصيرهم إلا عندما يلتف حبل المشنقة حول أعناقهم.

وتوضع الجثث عقب الإعدام في شاحنة، وُتنقل إلى مشفى تشرين لتسجيلها ودفنها في قبور جماعية، في أرض تابعة للجيش على مقربة من دمشق، وفي قرية "نجها" تحديداً، التي تقع على الطريق الواصل بين دمشق والسويداء، وفي بلدة "قطنا" الصغيرة الواقعة في الضواحي الغربية من دمشق.

واستناداً إلى الأدلة، التي وفرها أشخاص سبق لهم العمل لدى سلطات سجن صيدنايا، وبناء على إفادات الشهود من المحتجزين، تقدر منظمة العفو الدولية أن ما بين 5 آلاف و13 ألف شخصٍ قد تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا خلال الفترة الواقعة ما بين سبتمبر/ أيلول 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015. ولا تمتلك المنظمة أدلة تثبت وقوع إعدامات بعد ديسمبر/ كانون الأول 2015، ولكن لا يزال هناك ما يفيد باستمرار ترحيل محتجزين من صيدنايا إلى محكمة الميدان العسكرية في القابون، وخصوصا أنه لا يتوفر سبب يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الإعدامات قد توقفت، وعليه فمن المرجح أن يكون آلاف آخرون قد أُعدموا منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015.

وتجري الإعدامات في صيدنايا سراً، ولا يتم الكشف عنها إلا للحرس والمسؤولين المعنيين مباشرة بالأمر، علاوة على معرفة كبار المسؤولين السوريين بها طبعاً. وعادة ما لا يكون الحراس القائمون بعملية جمع الضحايا وضربهم في المبنى الأحمر على دراية بما يحل بالمحتجزين عقب ترحيلهم إلى المبنى الأبيض بعد منتصف الليل.

وتصدر الأوامر بتنفيذ الإعدامات شنقاً من مسؤولين على أعلى المستويات في الحكومة، وبعد موافقة مفتي سوريا على أحكام الإعدام، واستصدار موافقة وزير الدفاع أو رئيس هيئة الأركان في الجيش العربي السوري، وهما مفوضان بالتصرف نيابةً عن الرئيس بشار الأسد. ويوقع على أحكام الإعدام أيضاً المدعي العام العسكري في محكمة الميدان العسكرية، وأحد ممثلي الأجهزة الأمنية. وتشرف لجنة الإعدام شخصياً على تنفيذ الأحكام، وتضم في عضويتها ضباطا من الجيش وموظفي السجن والجهات الطبية.

وجمعت منظمة العفو الدولية معلومات عن أعضاء لجنة الإعدام، وغيرهم من الضباط والموظفين، التي تعتقد بناء على بحوثها أنه ينبغي التحقيق معهم بشأن ضلوعهم في الجرائم المرتكبة في سجن صيدنايا. وتم أيضاً تزويد منظمة العفو الدولية بأسماء 36 محتجزاً تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا منذ العام 2011، ولن يتم نشر القائمة حفاظاً على خصوصيتهم، ولاعتبارات تتعلق بأمنهم أيضاً، ومررت المنظمة المعلومات المتعلقة بالجناة والضحايا المزعومين إلى الجهات القادرة على إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الجرائم المرتكبة بصيدنايا.

سياسات الإبادة

يتعرض محتجزو المبنى الأحمر في صيدنايا لبرنامج منظم من الانتهاكات وأشكال الإساءة، حيث يتعرضون للتعذيب بشكل منتظم، من خلال الضرب المبرح والإساءة الجنسية في أغلب الأحيان. ويتم حرمانهم من الحصول على الطعام والشراب والأدوية والرعاية الطبية والنظافة الشخصية، ما أدى إلى تفشي الأمراض والعدوى بينهم. ولقد أُصيب الكثير من المحتجزين جراء ذلك بأمراض نفسية خطيرة من قبيل الذهان.

ويبدو أن طريقة معاملة السلطات لمحتجزي سجن صيدنايا قد صُممت بحيث تتسبب لهم بأقصى درجات المعاناة البدنية والنفسية، ويظهر أنها تهدف إلى إهانة المحتجزين ونزع الصفة البشرية عنهم، وتدمير أي شكل من أشكال الكرامة أو الأمل لديهم. وفي حديثه مع منظمة العفو الدولية، قال عمر الذي كان طالباً في المرحلة الثانوية لحظة اعتقاله: "سوف تعاني الأمرّيْن للعثور على سجين سابق في سجن صيدنايا يكون قادراً على أن يسرد عليكم ما حصل هناك فعلاً، وذلك لأن ما حصل هناك هو أمر مهين بكل بساطة"، وأطلعنا عمر على إحدى محنه داخل صيدنايا قائلاً:

> "لا أدري ما هو المصطلح المناسب الذي يصلح لوصف ما شاهدته هناك. واعتاد الحراس أن يأمروا الجميع بخلع ملابسهم والتوجه إلى دورة المياه واحداً تلو الآخر، ثم ينتقوا أحد الشباب من ذوي البنية الجسمانية الصغيرة، أو من هم أحدث سناً من غيرهم، أو من لديهم بشرة فاتحة، ويطلبوا منه أثناء توجهنا إلى دورة المياه أن يقف ووجهه نحو الباب، وأن يغمض عينيه، ومن ثم يأمروا أحد السجناء الأكبر سناً بأن يقوم باغتصابه، ولن يعترف أحد أنه قد تعرض لذلك، ولكن تكرر هذا الأمر كثيرا، وقد يصبح الألم النفسي أحيانا أسوأ من الألم الجسدي، ولن يعود الأشخاص الذين أُجبروا على القيام إلى سابق عهدهم أبداً".

ووصف "سمير" الضرب الذي تعرض له بصفته أحد المحتجزين السابقين في سجن صيدنايا قائلاً:

> "كان الضرب مبرحاً جدا، وأشبه ما يكون بمن يحاول أن يغرس مسماراً في صخرة مرارا وتكراراً، وكان الأمر مستحيلاً ولكنهم لم يتوقفوا، وكنت أتمنى لو أنهم بتروا ساقاي بدلاً من الاستمرار في ضربهما بعد ذلك."

وأدت سياسات الإبادة الممارسة بحق محتجزي صيدنايا منذ 2011 إلى وفاة مئات، إن لم يكن آلاف، المحتجزين على الأرجح، ويتم إخراج جثث المحتجزين المتوفين من زنزاناتهم صباحاً، ويتم نقلها على مشفى تشرين العسكري، حيث يتم تسجيل واقعة الوفاة في التقارير الطبية، وإصدار شهادة وفاة تبين أن أسباب الوفاة ناجمة عن هبوط أو توقف القلب أو الجهاز التنفسي، ثم يتم نقل الجثث بالشاحنات إلى قبور جماعية تقع في أرض يملكها الجيش السوري على مقربة من دمشق، ومن بينها المواقع المذكورة أعلاه.

التوصيات

تطالب منظمة العفو الدولية السلطات السورية بالتوقف فوراً عن تنفيذ الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية الممارسة في سجن صيدنايا العسكري، وغيره من مراكز الحجز التي تديرها الحكومة السورية، والمنتشرة في مختلف أنحاء سوريا، وتطالب المنظمة أيضاً بالسماح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى جميع المحرومين من حريتهم، ودخول جميع أماكن الاحتجاز في سوريا، ويتعين على السلطات السورية أن تخبر عائلات الضحايا عن أماكن تواجدهم، والمراكز القانونية لجميع المحتجزين الموجودين في عهدتها. ويتوجب عليها أيضاً أن تطلع العائلات على مصير ذويهم الذين لقوا حتفهم في الحجز لدى السلطات.

وتدعو المنظمة، بشكل عاجل، إلى فتح تحقيق مستقل ومحايد في الإعدامات خارج نطاق القضاء وسياسات الإبادة المتبعة في سجن صيدنايا العسكري، وينبغي على مجلس حقوق الإنسان أن يطالب في هذا السياق اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية بإجراء هذا التحقيق دون مزيد تأخير.

وتهيب منظمة العفو الدولية بجميع أعضاء المجموعة الدولية لمساندة سوريا، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا بالعمل على إثارة مسألة الإعدامات خارج نطاق القضاء والتعذيب في الحجز خلال نقاشاتهم مع السلطات السورية والدول التي تساند الحكومة السورية، وخصوصاً روسيا وإيران.

ولا شك أن لعائلات عشرات الآلاف من السجناء الذين تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب والقتل لدى السلطات السورية الحق، وكل الحق، في معرفة مصير ذويهم، ويجب أن يُقدّم المسؤولون عن هذه الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب للمثول أمام القضاء، ناهيك عن وجوب تحقيق المساءلة على ذمة هذه الجرائم للحيلولة دون تجدد دوامة العنف، ومن شأن وضع حدد للإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية المرتكبة أن يعزز خلق الظروف المواتية للتوصل إلى نهاية عادلة ومستدامة توقف شلال الدم في سوريا.
وتوفر الآلية الجديدة التي استُحدثت في الأمم المتحدة، بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016، فرصة لجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يعمل على تيسير وتسريع تحريك إجراءات قضائية جنائية عادلة بحق المسؤولين عن ارتكابها، وتهيب المنظمة بالمجتمع الدولي أن يضمن سرعة إنشاء الآلية التي ينبغي أن تحظى بالتعاون الدولي والدعم والمساندة، وتعزيزها بالموارد البشرية والمالية الكافية، وتزويدها بالضمانات الضرورية بما يكفل إقرار مشروعيتها واستقلاليتها وشفافيتها، بغية الفوز بثقة السوريين، ومنظمات المجتمع المدني التي حرصت على توثيق الانتهاكات الخطيرة منذ اندلاع النزاع. وتدعو المنظمة أيضاً إلى أن يقبل المجتمع الدولي تقاسم مسؤولية التحقيق والملاحقة على ذمة الإعدامات خارج نطاق القضاء والتعذيب والاختفاء القسري، وغيرها من الجرائم المرتكبة في سوريا، بما يخالف القانون الدولي منذ 2011، وخصوصاً أن تحرص الدول على تفعيل بند الولاية القضائية العالمية، وغيرها من التشريعات المحلية النافذة، بغية جلب الجناة للمثول أمام القضاء.

2. منهجية البحث

أُجري البحث الحالي خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015 ونفس الشهر من العام 2016، وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 31 رجلاً، سبق لهم وأن احتُجزوا في سجن صيدنايا خلال الفترة بين عامي 2011 و2015،[1] واحتُجز 20 رجلاً من بينهم في المبنى الأحمر في السجن، انتمى خمسة منهم للجيش السوري سابقاً، بالإضافة إلى 15 مدنياً، وأما الباقون وعددهم 11 رجلاً، فلقد احتُجزوا في المبنى الأبيض من السجن، وبينهم تسعة من مرتبات الجيش وقت القبض عليهم، واثنان من المدنيين. وكما يرد توضيحه أدناه، يشكل المدنيون غالبية الذين تم احتجازهم في صيدنايا منذ العام 2011، وشكل جنود الجيش السوري أو ضباطه السابقين غالبية المحتجزين في المبنى الأبيض من السجن.[2]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أربعة موظفين أو حراس سبق لهم العمل في سجن صيدنايا، وثلاثة قضاة سابقين، عمل أحدهم قاضياً في محكمة الميدان العسكرية في حي المزة بدمشق[3]، وثلاثة أطباء سبق لهم العمل في مشفى تشرين العسكري، وأربعة محامين سوريين، و17 خبيرا دولياً ومحلياً في شؤون الاحتجاز داخل سوريا، بينهم محققون ومحللون ومراقبون، و22 فرداً من عائلات الذين لا يزالوا محتجزين، أو يُعتقد أنهم كذلك، في سجن صيدنايا، وأُجريت معظم المقابلات شخصياً في جنوبي تركيا، بينما أُجريت باقي المقابلات هاتفياً، أو عبر وسائل أخرى للاتصال عن بعد مع الأشخاص الذين لا يزالوا داخل سوريا، أو في لبنان، أو الأردن، أو البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة.

وبالمحصلة، قابلت منظمة العفو الدولية ما مجموعه 84 شخصاً لأغراض إعداد التقرير الحالي، وأُجريت مقابلتان أو أكثر في الكثير من الحالات مع الشهود الرئيسيين، بغية تقييم مدى اتساق ومصداقية المعلومات التي أدلوا بها، وأُجريت جميع القابلات مع الشهود بشكل منفصل إلا في حالتين فقط، وأَطلع معظمُ الذين أُجريت المقابلات معهم منظمةَ العفو الدولية على فحوى إفاداتهم، برغم ما يحمله ذلك من مخاطر عليهم.

وراجعت منظمة العفو الدولية لأغراض التقرير الحالي تقارير أخرى صادرة عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمات غير حكومية دولية أخرى، ومنظمات محلية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقارير إعلامية، وتعاونت مع ناشطين أفراد ومنظمات سورية لرصد الانتهاكات؛ بغية تمكينها من التواصل مع المحتجزين السابقين، وعائلات الأشخاص المحتجزين لدى السلطات السورية، وتتضمن هذه المنظمات كلاً من منظمة "أورنامو للعدالة وحقوق الإنسان"، و"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، و"المعهد السوري للعدالة والمساءلة". وأخيراً، نسقت منظمة العفو الدولية مع الهيئة الدولية للعدالة والمساءلة؛ بغية التوثق من هويات بعض المحتجزين في صيدنايا، والمسؤولين السوريين ذوي الصلة بالموضوع.

ويُشار إلى معظم الذين أُجريت معهم مقابلات، في التقرير الحالي، باستخدام الاسم الأول بناء على طلبهم، وطلب العديد منه عدم ذكر اسمه البتة ضماناً لسلامتهم، أو سلامة أقاربهم داخل سوريا، وأدرجت المنظمة إفادات هؤلاء في التقرير، ولكن بعد تغيير اسم كل واحد منهم، حيث يرد الاسم في هذه الحالة بين علامتي التنصيص (" ").

---

[1] يشير موظفون سابقون في السجن وخبراء استشارتهم منظمة العفو الدولية أنه لا يُحتجز في سجن صيدنايا سوى الذكور منذ العام 2011.

[2] انظر القسم 41 لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالمبنيين الأبيض والأحمر في سجن صيدنايا.

[3] تتفرع محكمة الميدان العسكرية من النظام القضائي في سوريا، وتتبع لوزارة الدفاع، وتنظر في الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش والجرائم العسكرية.

ومنعت السلطات السورية منظمة العفو الدولية من إجراء بحوث داخل البلاد، على الرغم من تكرار مطالب المنظمة بالسماح لها بدخول البلاد، ومرافق الحجز التي تديرها السلطات السورية؛ وهو ما حرم المنظمة من الدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية منذ اندلاع الأزمة في 2011، ولقد واجهت منظمات مستقلة أخرى، معنية برصد أوضاع حقوق الإنسان، نفس العقبات في هذا السياق.

ولقد حاولت منظمة العفو الدولية، منذ العام 2011، التواصل مع السلطات السورية عبر وسائل مختلفة بشأن ما لديها من بواعث قلق متعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحالات الاختفاء القسري، والوفيات في الحجز، وحرصت تحديداً على تزويد تلك السلطات بمعلومات عن حالات منتقاة عن طريق شبكة تحركاتها العاجلة، وإرسال خطابات موجهة لها قبيل إصدار تقارير المنظمة ذات الصلة. وأرسلت المنظمة إحداها بتاريخ 6 يناير/ كانون الثاني 2017، وطلبت من السلطات السورية فيها أن تقدم إيضاحات بشأن المزاعم التي يثيرها التقرير الحالي، وكررت المنظمة طلبها اللقاء مع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سوريا. ولكن لم تتلق منظمة العفو الدولية، حتى وقت نشر التقرير الحالي، أي رد على خطابها، وغيره من الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات. وإذا حصل وتلقت المنظمة رداً من هذا القبيل مستقبلاً، فسوف تقوم بإدراج ملاحظات الحكومة على هذا الطلب في منشوراتها القادمة.

3. خلفية

3 . 1 ما ترتكبه السلطات السورية من انتهاكات متعلقة بالحجز

لطالما تعسفت قوات الحكومة السورية على مدار عقود في القبض على المحتجزين، وإخفائهم قسراً، وتعذيبهم، حيث كانت حكومة الرئيس السابق حافظ الأسد مسؤولة خلال الفترة ما بين عامي 1980 و2000 عن اختفاء نحو 17 ألف شخص في سوريا.[4] ويُشتبه في أن قواتها قد أخفت قسراً لبنانيين وفلسطينيين، وآخرين من جنسيات عربية أخرى، أثناء تواجد سوريا العسكري في لبنان، ولا يزال المئات منهم مفقودين حتى اليوم.[5] ولقد وثق تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام 1987 حصول حالات اعتقال تعسفي، ووفيات في الحجز؛ علاوة على استخدام السلطات السورية 35 أسلوباً من أساليب التعذيب وطرقه. ويمكن القول بأن الهدف من هذه الممارسات المستمرة منذ أمد طويل واضح، ألا وهو قمع المعارضة. ويظهر أن كل من يعارض الحكومة فهو معرض للخطر، وفق ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في عام 1987.[6]

ولا شك في أن معاملة الحكومة للمحتجزين لديها كانت من العوامل التي أطلقت شرارة المظاهرات في بداية الأزمة عام 2011، وبعد أن اعتقلت السلطات وعذبت 15 طالباً، جراء قيامهم بكتابة شعارات معارضة للحكومة على جدار إحدى مدارس درعا في مارس/آذار 2011، قام أهالي الطلبة وأصدقاؤهم وجيرانهم بالتجمع احتجاجاً والمطالبة بإطلاق سراحهم، ثم سرعان ما عمت المظاهرات سوريا في ربيع وصيف 2011، بعد أن فتحت السلطات نيران أسلحتها على تلك المظاهرات[7].

ومع تصاعد الأزمة في سوريا، حصلت زيادة ملموسة من حيث النطاق والحجم في الانتهاكات التي ترتكبها السلطات السورية بحق المحتجزين.[8] وحرصت الحكومة السورية بشكل ممنهج، منذ 2011، على اعتقال واحتجاز عشرات الألوف من مواطنيها من خلال عمليات مداهمة أحيائهم السكنية، أو عند مرورهم بنقاط التفتيش، أو أثناء تواجدهم في أماكن العمل، أو جامعاتهم، أو منازلهم.[9] وعلى نحو ما كانت عليه الأمور قبل اندلاع الأزمة، شكل الذين يُعتقد أنهم من معارضي الحكومة غالبية المعرضين لخطر الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك المعارضين السلميين للحكومة، وبينهم المتظاهرون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمعارضون السياسيون المخضرمون، والأفراد الذين يتم تصنيفهم على أنهم غير موالين للحكومة السورية، من قبيل الصحفيين، والأطباء

---

[4]تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش "العقد الضائع: حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد" 16 يوليو/تموز 2010، والمتوفر عبر الرابط التالي:-www.hrw.org/report/2010/07/16/wasted-decade/human-rights-syria-during-bashar-al-asads-first-ten-years-power

[5]لمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "لن يطويهم النسيان أبدا: المفقودون في لبنان" (رقم الوثيقة:MDE 18/001/2011).

[6]منظمة العفو الدولية "سوريا: التعذيب الذي تمارسه قوات الأمن" (رقم الوثيقة:MDE 24/009/1987)

[7]هيئة الإذاعة البريطانية "سوريا: قصة النزاع" 11 مارس/ آذار 2016، متاح عبر الرابط التالي: (www.bbc.com/news/world-middle-east-26116868؛ وصحيفة نيويورك تايمز "شاب لاجي مجهول أشعل فتيل النزاع" 28 فبراير شباط 2013، والتوفر عبر الرابط التالي:
www.nytimes.com/2013/02/09/world/middleeast/a-faceless-teenage-refugee-who-helped-ignite-syrias-war.html?_r=0

[8]لمزيد من المعلومات، انظر تقريري منظمة العفو الدولية التالية: "أردت أن أموت: ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محنتهم" (رقم الوثيقة: MDE 24/016/2012)؛ "إنه يحطم إنسانيتك: التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/4508/2016).

[9]اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية؛ " بعيد عن العين .. بعيد عن الخاطر: الوفيات أثناء الإحتجاز في الجمهورية العربية السورية " فبراير/ شباط 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: -http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_ar.pdf

الذين عالجوا المتظاهرين، وعناصر الجيش، وأقارب الأشخاص المطلوبين للسلطات. وتكفلت أربعة من أجهزة الأمن والاستخبارات بتنفيذ هذه الاعتقالات، وهي المخابرات الجوية، والمخابرات العسكرية، والأمن السياسي، والمخابرات العامة (التي تعرف أحيانا باسم أمن الدولة).[10]

ويسقط الذين يتم اعتقالهم في شراك شبكة من مراكز الحجز المنتشرة في مختلف أنحاء سوريا، ويصبحوا معظم، في فترة احتجازهم، ضحايا للاختفاء القسري، حيث يتم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، ودون اتصال مع أفراد عائلاتهم أو أصدقائهم.[11] ولا يتم إطلاع عائلات المحتجزين على مكان احتجاز ذويهم، أو تبيان ما إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. وتبدأ رحلة المعاناة مع التعذيب من خلال ما يُعرف بحفلات "الاستقبال" التي يتخللها ضرب مبرح بمجرد وصول المحتجزين إلى المنشأة، ويستمر ذلك طوال فترات الاستجواب أيضاً. وتلجأ السلطات السورية إلى التعذيب أثناء الاستجواب بغية انتزاع "اعترافات" كاذبة من المحتجزين؛ كي تستخدمها في إصدار الأحكام في محاكمات صورية على قدر عظيم من الجور دون أدنى شك. وتتضمن أساليب التعذيب الشائعة الضرب المبرح، والصعق بالكهرباء، والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والأوضاع المجهدة للجسم. وغالباً ما تُستخدم هذه الأساليب مجتمعة في عدة جلسات على مدار أيام أو أسابيع أو أشهر.[12]

وعلاوة على ذلك، يعاني المحتجزون ظروفاً لا تليق بالبشر، ويتم حرمانهم، بشكل ممنهج، من احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك عدم الحصول على الماء، والطعام، والدواء، وخدمات الرعاية الطبية، والنظافة الشخصية. ويتم الزج بهم فوق بعضهم البعض في زنزانات قذرة ومكتظة، تفتقر إلى الهواء النقي أو ضوء الشمس أو التهوية. وتنتشر في هذه البيئة أمراض من قبيل الجرب، والقمل، والالتهابات، والعدوى، وغيرها من الأمراض؛ ناهيك عن إصابة الكثير من المحتجزين بأمراض نفسية خطيرة مثل الذهان.[13]

ويقضي المحتجزون لدى الحكومة نحبهم بأعداد كبيرة جراء ما يقاسونه من تعذيب، وغيره من الظروف والأوضاع المفروضة عليهم. وتفيد "منظمة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية تستخدم أساليب علمية لتحليل انتهاكات حقوق الإنسان، بأن ما لا يقل عن 17723 شخصاً قد قُتلوا في الحجز لدى الحكومة، خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015، أي بواقع نحو 300 وفاة شهرياً.[14] وتعتقد هذه المنظمة، ومنظمة العفو الدولية، أن هذا الرقم يشكل تقديراً متواضعاً، وأنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي للقتلى في السجون أكبر من ذلك بكثير.

وبرزت أدلة على هذه الوفيات من خلال صور التقطها شخص يُعرف باسم "قيصر"، سبق له العمل كمصور للجيش السوري، ونجح في تهريب الآلاف منها، وتظهر أشخاصاً قضوا نحبهم في الحجز لدى السلطات السورية منذ عام 2011.[15] وفي تقريرها الصادر عام 2015، تحققت منظمة هيومان رايتس ووتش من مصداقية هذه الصور، وأشارت إلى أن أكثر أسباب الوفاة شيوعاً في هذه الحالات كانت الإصابة بالالتهابات المعوية، والزحار، والجفاف الشديدين، والالتهابات الناجمة عن الأمراض الجلدية، والتعذيب، والإجهاد النفسي الذي حمل المحتجزين على رفض تناول الطعام أو الشراب، والأمراض المزمنة التي حُرموا من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية اللازمة لعلاجها.[16]

وبناء على المقابلات التي أُجريت لأغراض إعداد التقرير الحالي، والبحوث التي سبقته، وفي ضوء ما صدر من وثائق عن منظمات الرصد الدولية والوطنية الأخرى، تعتقد منظمة العفو الدولية أن ما دأبت عليه الحكومة السورية منذ 2011 من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القضاء؛ هي ممارسات ارتُكبت ضمن سياق الاعتداء على السكان

---

[10] اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية "اختفوا دون أثر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" ديسمبر/ كانون الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/ThematicPaperEDInSyria.pdf

[11] تقرير منظمة العفو الدولية "ما بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة:MDE 24/2579/2015).

[12] تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك"، ص. 6.

[13] تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك"، ص. 41.

[14] لمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة تحليل بيانات حقوق الإنسان "مذكرة فنية خاصة بتقرير منظمة العفو الدولية حول الوفيات في الحجز" أغسطس/ آب 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

[15] انظر "ذا نيويوركر" "ملفات الأسد" 18 أبريل/ نيسان 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:-www.newyorker.com/magazine/2016/04/18/bashar-al assads-war-crimes-exposed؛ و"فانيتي فير" (توثيق الشر: داخل مستشفيات الرعب الأسدية" 1 يونيو/ حزيران 2015، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.vanityfair.com/news/2015/06/assad-war-crimes-syria-torture-caesar-hospital

[16] منظمة هيومان رايتس ووتش "لو تكلّم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية" ديسمبر/ كانون الأول 2015، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/report/2015/12/16/284536#page

المدنيين جاء تنفيذاً لسياسة الدولة على نطاق واسع وبشكل ممنهج، وما يجعلها تصل بالتالي إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية في رأي المنظمة.

3 . 2 انتهاكات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الحجز

ما انفكت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ترتكب منذ بداية الأزمة في سوريا انتهاكات لحقوق الإنسان، ومخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي بحق المحتجزين لديها، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتنفيذ الإعدامات بإجراءات موجزة. وحرصت منظمة العفو الدولية منذ 2011 على توثيق الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك الجماعة التي تطلق على نفسها اسم "تنظيم الدولة الإسلامية"، و"جبهة فتح الشام" (المعروفة باسم جبهة النصرة سابقاً)، وخلصت المنظمة إلى أن بعض تلك الانتهاكات تصل إلى مصاف جرائم الحرب. ووثقت منظمة العفو الدولية أحدث موجة من تلك الانتهاكات، في تقريرها الصادر في 2016، بعنوان "لقد كان التعذيب عقاباً لي: عمليات الاختطاف، والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب".[17] وخلصت اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في الجمهورية العربية السورية إلى أن "جماعة جبهة فتح الشام" وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد ارتكبت، في سياق احتجاز الأشخاص، جرائم حرب مثل القتل العمد والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بينما ارتكب تنظيم الدولة جرائم ضد الإنسانية من قبيل القتل العمد والتعذيب.[18] وتشكل هذه الأفعال بواعث قلق خطيرة، ولكن يغلب على ظن منظمة العفو الدولية، من خلال تقديرها للوضع، أن السلطات السورية قد قامت بارتكاب الغالبية العظمى من الانتهاكات منذ عام 2011.

[17] تقرير منظمة العفو الدولية "لقد كان التعذيب عقابا لي: عمليات الاختطاف، والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/4227/2016)؛ ولمزيد من المعلومات حول الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدولة، انظر تقريري منظمة العفو الدولية "عصر الرعب: الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في الحجز شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013)، "سوريا: عمليات القتل الميداني وغيره من الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة" (رقم الوثيقة: MDE 24/008/2013).

[18] اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية: بعيد عن العين ... بعيد عن الخاطر:" اللجنة الدولية للتحقيق في الجمهورية العربية السورية "لقد جاءوا ليدمروا: جرائم داعش ضد اليزيديين" يونيو/ حزيران 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_ARABIC.pdf

4. عمليات الشنق والإبادة في سجن صيدنايا

> **بدأت أدمغتنا تتطور بطريقة غريبة جداً في صيدنايا. ولم نكن نفكر بشأن ما كنا نقوم به، وإنما وصلنا إلى حالة من الهمجية، وغرقنا فيها دون أدنى تفكير. وكان جميع الذي قمنا به جزءًا من معركة البقاء، فهي حرب حقيقية، وإذا رفضت خوضها، فسوف تموت في نهاية المطاف."[19]**
>
> وائل الذي سبق وأن احتُجز في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

4 . 1 مقدمة

أجرت منظمة العفو الدولية، خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015 والشهر نفسه من عام 2016، بحوثاً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي المرتكبة في سجن صيدنايا العسكري. وخلصت المنظمة إلى أن آلاف المحتجزين في المبنى الأحمر بصيدنايا قد أُعدموا خارج نطاق القضاء منذ عام 2011. وتُعد هذه الإعدامات عمليات قتل غير مشروع ومتعمد، وفق أحكام القانون الدولي، تُنفذ بأوامر من الحكومة، أو بتغاضيها عنها، أو بتواطؤ منها. وتتناول نتائج بحوث المنظمة مكان وزمان وطريقة تنفيذ تلك الإعدامات خارج نطاق القضاء، وتوضح ضلوع مسؤولي الحكومة السورية فيها، ومعرفتهم بها، وتبين عدد الإعدامات المنفذة في صيدنايا منذ العام 2011.

ووثقت المنظمة في سياق تحقيقاتها التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها المحتجزون في المبنى الأحمر في سجن صيدنايا. وخلصت المنظمة إلى أنهم قد تعرضوا، رفقة غيرهم من المحتجزين لدى الحكومة، إلى جريمة "الإبادة" وهي إحدى الجرائم ضد الإنسانية، والتي يرد تعريفها في نظام روما الأساسي على أنها تشمل " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان "[20]. واتضح وفق نتائج بحوثنا أن الحكومة السورية دأبت منذ العام 2011 على تعمد فرض أحوال معيشية على المحتجزين لديها بقصد إهلاكهم. وخلصت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية إلى نفس الاستنتاج في عام 2016.[21] ووثق تقرير المنظمة المعنون "إنه يحطم إنسانيتك: التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا"، والصادر عام 2016، معاملة المحتجزين في السجون التي تديرها الحكومة في مختلف أنحاء سوريا، بما في ذلك سجن صيدنايا العسكري. ولكن كشفت تحقيقاتنا الأخيرة بشأن صيدنايا عن أدلة جديدة تتعلق بوجود برنامج ممنهج من الإساءة والتعذيب والمعاملة السيئة بحق محتجزي صيدنايا، وأن هذه المعاملة قد أدت إلى حدوث وفيات جماعية، وبينت الإجراءات المعتمدة في التعامل مع جثث الذين يقضون نحبهم جراء هذه المعاملة.

ويقع سجن صيدنايا العسكري على بعد نحو 30 كلم شمال العاصمة دمشق، ويتبع لنطاق اختصاص وزارة الدفاع، وتقوم الشرطة العسكرية بإدارته. ويتم، منذ بدء الأزمة عام 2011، ترحيل المحتجزين إلى صيدنايا عقب القبض عليهم، واستجوابهم لدى مختلف فروع المخابرات السورية أو قوات الأمن. ولم يتم منذ 2011 احتجاز أي امرأة في هذا السجن وفق ما افاد به موظفون وحراس سابقون في السجن، ووفق رأي الخبراء الذين حرصت منظمة العفو الدولية على استشارتهم.[22]

---

[19] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2016.

[20] انظر نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، 1998، والمتوفر عبر الرابط التالي:
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

[21] انظر اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق: بعيد عن العين ... بعيد عن الخاطر، ص.17.

[22] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية في 15 و16 مايو/ أيار 2016.

ويوجد في مجمع السجن مبنيان، أحدهما يُدعى "المبنى الأبيض"، وهو مطلي باللون الأبيض ويتخذ شكل حرف "L" بالإنجليزية، فيما يُعرف المبنى الآخر بالمبنى الأحمر، وهو مبنى ذو تصميم معماري يقوم على وجود قسم مركزي تتفرع منه ثلاثة ممرات طويلة. وحمل تصميمه وشكله غير المعتاد الحراس السابقين والمحتجزين على تسميته "بإطار المرسيدس".[23] ويُحتجز ما بين 10 آلاف و20 ألف شخص في المبنيين وفق الخبراء المختصين بشؤون الاحتجاز في سوريا.[24]

ويشكل ضباط الجيش وجنوده المشتبه بعدم ولائهم للحكومة السورية غالبية المحتجزين من المبنى الأبيض من السجن منذ اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011.[25] ويُحتجز في نفس المبنى أيضاً عدد محدود من الضباط والجيش المتهمين بارتكاب جرائم غير متعلقة بالنزاع، بما في ذلك جريمتي السرقة والاغتصاب.[26] وغالبا ما يُحال المحتجزون في المبنى الأبيض إلى محاكمات على قدر عظيم من الجور أمام محكمة مكافحة الإرهاب، أو إحدى محكمتي الميدان العسكرية في حي المزة بدمشق.[27]

شكل عناصر الجماعات الإسلامية غالبية السجناء في المبنى الأحمر بسجن صيدنايا قبيل عام 2011.[28] ووفق ما أفاد به حراس وموظفون سابقون في السجن، فلقد جرى إخلاء سبيل هؤلاء المحتجزين، أو ترحيلهم إلى سجون مدنية بالتزامن مع بداية الأزمة.[29] وأصبح المبنى الأحمر من السجن فارغاً بالكامل بحلول مايو/ أيار 2011، ووصلت أول دفعة من المحتجزين على ذمة الأزمة إلى السجن في يوليو/ تموز 2011.[30] وما يجمع بين جميع هؤلاء المحتجزين، وغيرهم من نزلاء المبنى الأحمر قبلهم، هو أنهم قد أدلوا جميعاً أثناء خضوعهم للاستجواب على أيدي أجهزة المخابرات السورية "باعترافات" تحت التعذيب، تفيد بارتكاب أشد الجرائم خطورة، من قبيل قتل عناصر الجيش العربي السوري. ونظراً لارتفاع نسبة من أدلوا باعترافاتهم بهذه الطريقة، فعادة ما يخضع نزلاء المبنى الأحمر "لمحاكمة" أمام إحدى محكمتي الميدان العسكريتين في مقر الشرطة العسكرية الكائن بحي القابون في دمشق. وقال قضاة ومحامون سابقون ومحتجزون، حوكموا أمام محكمة الميدان العسكرية، لمنظمة العفو الدولية إن تلك المحاكمات تستغرق في العادة مدة تتروح بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق فقط، ولا يسمح فيها للمحتجزين أن يتصلوا بمحامٍ أو الاطلاع على تفاصيل الأحكام الصادرة ضدهم. وعليه، فلا يمكن بالتالي اعتبار هذه المحاكمات على أنها إجراءات قضائية أصولية.[31]

---

[23]عرضت مبادرة منظمة العفو الدولية المشتركة مع وكالة بحث "علم العمارة الجنائية" نموذجا افتراضياً للمبنى الأحمر في صيدنايا. انظر تقرير المنظمتين بعنوان "استكشاف صيدنايا: داخل أحد سجون التعذيب في سوريا" أغسطس/ آب 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: saydnaya.amnesty.org/.

[24]مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في السجن بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016، وأخرى مع خبير سوري في شؤون الاحتجاز بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. نظراً لعدم نشر السلطات السورية أية معلومات بشأن المحتجزين في صيدنايا، فمن الصعوبة بمكان أن يتم تقدير عدد المحتجزين داخلة بشكل دقيق.

[25]وجرت العادة قبل الأزمة على احتجاز المدنيين في المبنى الأبيض أيضاً؛ مقابلة مع أحد موظفي سجن صيدنايا سابقاً بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

[26]مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع خبير قانوني سوري بتاريخ 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ومقابلة مع أحد موظفي السجن السابقين بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

[27]ظل محتجزو المبنى الأبيض يحالون للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة أو المحكمة العسكرية إلى أن تم إلغاء قانون الطوارئ، واستبداله بقانون مكافحة الإرهاب في عام 2012.

[28]منظمة هيومان رايتس ووتش "سوريا: يجب التحقيق في سقوط قتلى في سجون صيدنايا"، يوليو/ تموز 2008 والمتوفر عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/news/2008/07/21/233404 ؛ وموقع دير شبيغل الإلكتروني "سجناء سابقون يقاتلون في التمرد السوري"، أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:www.spiegel.de/international/world/former-prisoners-fight-in-syrian-insurgency-a-927158.html .

[29]مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع أحد الحراس السابقين بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016، وأحد موظفي السجن السابقين بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[30]مقابلات أجراها باحثو المنظمة مع اثنين من موظفي السجن السابقين بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016، و17 مايو/ أيار 2016.

[31]لمعرفة المزيد عن المحاكمات التي تجريها السلطات السورية وإعدام السجناء سراً، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "الجمهورية العربية السورية: بيان إحاطة مقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة 71" (رقم الوثيقة: MDE 24/001/2001) مارس/ آذار 2001، والمتوفر عبر الرابط التالي www.amnesty.org/download/Documents/132000/mde240012001en.pdf)؛ وتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش "سوريا – معتقلون سياسيون يتعرضون للتعذيب والقتل"، والمتوفر عبر الرابط التالي (https://www.hrw.org/ar/news/2013/10/03/251335)؛ أكتوبر/ تشرين الأول 2013، وللمزيد عن المواد والنصوص القانونية الدولية المتعلقة بالإعدامات خارج نطاق القضاء/ انظر دليل منظمة العفو الدولية "دليل المحاكمات العادلة: الطبعة الثانية" (رقم الوثيقة: POL 30/002/2014).

وأفاد موظفون، ومحتجزون سابقون، أن جل المحتجزين في المبنى الأحمر من سجن صيدنايا هم من المدنيين الذين تعتقد السلطات أنهم يعارضونها.[32] وينتمي هؤلاء لمختلف فئات المجتمع السوري، ويغلب عليهم المتظاهرون والمعارضون المخضرمون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون، والأطباء، وعمال الإغاثة الإنسانية، والطلبة. وأصبح المبنى الأحمر في سجن صيدنايا "السجن السياسي الرئيسي في سوريا" بعد عام 2011، وفق ما أفاد به موظف سابق في السجن. وأضاف قائلاً إن معظم نزلاء المبنى الأحمر هم من الأطباء والمهندسين والمتظاهرين، أو بعبارة أخرى، هم من "الثوار" على حد تعبيره. ويمكن وصفهم على أنهم أشخاص لهم صلات بالثورة، وأضاف أن سجن صيدنايا هو المكان الذي يتم فيه الإجهاز على الثوار، حيث "يشكل النهاية بالنسبة لهم".[33] وأضاف حارس سابق في السجن إن المحتجزين في المبنى الأحمر هم "المحتجزون على ذمة الثورة".[34]

ونادراً ما يتم الإفراج عن محتجزي سجن صيدنايا، وخصوصاً بالنسبة لمحتجزي المبنى الأحمر مقارنة بنزلاء المبنى الأبيض. وأبلغ معظم المحتجزين السابقين الذين أُجريت معهم مقابلات، وكانوا من نزلاء المبنى الأبيض، أنه قد تم الإفراج عنهم بموجب عفو رئاسي أو صفقة لتبادل السجناء. ولكن أُجبر هؤلاء أو عائلاتهم أو اصدقائهم على دفع رشاوى في الكثير من تلك الحالات. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع المحتجز السابق عدنان، الذي كان يعمل ضابطاً في الجيش لحظة اعتقاله، ووصف "عدنان"[35] عملية الإفراج عنه قائلاً: "تواصل والدي مع إحدى المحاميات عقب انتخاب الأسد، والتي قامت بدور الوسيطة في واقع الحال، ودفعت عائلات الأشخاص التسعة المعتقلين على ذمة قضيتنا أموالاً، فأدرجوا أسماءنا ضمن المشمولين في العفو."[36] وأخبر معتقلون سابقون منظمة العفو الدولية أنهم أُجبروا قبيل الإفراج عنهم على التوقيع على وثيقة تفيد بأنهم تلقوا معاملة منصفة وإنسانية في الحجز. وأوضح رجل الأعمال "نادر"[37] من دمشق قائلاً: "أعطوني ورقة كي أوقع عليها، وكان اسمي مكتوباً عليها، واتضح أنها كانت إفادة تنص على ما يلي: احتُجز نادر في صيدنايا، ولم يتعرض للضرب أو الإذلال أو الشتم في جناحنا، وقد حصل على الدواء ولم يتعرض للأذى بتاتاً. ولقد وقعت عليها دون شك، حتى ولو أن كل كلمة فيها كانت كذبا بواحاً، وبصمت عليها بإصبعي أيضاً".[38]

---

[32]مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في سجن صيدنايا بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وحارس سابق في نفس السجن بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وعدد من المحتجزين السابقين في المبنى الحمر، بما في ذلك مقابلات أُجريت بتاريخ 22 فبراير/ شباط، و28 أبريل/ نيسان 2016.

[33]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[34]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[35]تم حجب اسمه الحقيقي.

[36]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016. واحتُجز "عدنان" في صيدنايا من 2011 إلى 2014.

[37]تم حجب اسمه الحقيقي.

[38]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "نادر" في صيدنايا من 2014 إلى 2015.

4 . 2 عمليات الشنق الجماعية

"كان باستطاعتي مشاهدتهم وهم يمرون عبر البوابة... وكانوا يمرون في طابور "القطار" مطأطئ الرؤوس، ومحاولين أن يمسك كل واحد منهم بقميص الشخص الذي أمامه. ولقد انتابني الرعب لمجرد مشاهدتهم، فلقد كان يتم اقتيادهم إلى المسلخ."[39]

"حامد" الذي احتُجز في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

4 . 2 . 1 نظرة عامة

تمكنت منظمة العفو الدولية من خلال إفادات موظفي ومحتجزي السجن السابقين أن ترسم صورة كاملة توضح قيام السلطات السورية بإعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء، ممن كانوا محتجزين داخل المبنى الأحمر في سجن صيدنايا منذ عام 2011. واتخذت عمليات القتل هذه شكل عمليات شنق جماعية، بعد أن يُدان الضحايا ويُحكن عليهم بالإعدام في محاكمة، لا تستغرق أكثر من دقيقة أو ثلاث دقائق، أمام إحدى محكمتي الميدان العسكريتين في مقر الشرطة العسكرية الكائن بحي القابون بدمشق. وتقوم سلطات السجن يوم تنفيذ عمليات الشنق، أو ما يُعرف "بالحفلة" بجمع الذين سوف يتم إعدامهم من زنزاناتهم عصراً. وتُعلم السلطات المحتجزين، الذين يقع عليهم الاختيار، أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجن مدني داخل سوريا، ولكن يتم إيداعهم بدلاً من ذلك في زنزانة في قبو المبنى الأحمر، حيث يتعرضون للضرب المبرح فيها. ويتم ترحيلهم بين الساعة 12 منتصف الليل و3 فجراً إلى المبنى الأبيض، ضمن مجمع مباني سجن صيدنايا، ويتم هناك إرسالهم إلى غرفة في القبو لشنقهم. ويتم بعد ذلك تحميل جثامينهم في شاحنة، ويتم نقلها إلى مشفى تشرين لتسجيلها، قبل أن تُدفن في مقابر جماعية في أرض تابعة للجيش على مقربة من العاصمة دمشق. وظلت الإعدامات في صيدنايا تُنفذ سراً منذ العام 2011، ولا يعلم بأمرها سوى الحراس والموظفين المعنيين بالأمر مباشرة، علاوة على مسؤولين سوريين رفيعي المستوى. ويُذكر أن معظم الذين شُنقوا ودُفنوا سراً قد تعرضوا للاختفاء القسري في صيدنايا، ولا تزال عائلاتهم لا تمتلك أية معلومات عن مصيرهم.

وبدأت أولى عمليات الإعدام المتعلقة بالأزمة السورية، في سبتمبر/ أيلول 2011، وفق ما افاد به موظفون سابقون في سجن صيدنايا، قبل أن تتسارع وتيرة الإعدامات في هذا السجن وتتباين في وقت لاحق، حيث كان من المعتاد أن يتم إعدام ما بين 7 أشخاص و20 شخصاً كل 10 أو 15 يوماً، خلال الأشهر الأربعة الأولى، قبل أن يرتفع عدد الذين تم إعدامهم خلال الأحد شهراً التالية إلى ما بين 20 و50 شخصاً أسبوعياً، وكانت تتم الإعدامات مساء كل يوم اثنين، على الأغلب. وجرى في الأشهر الستة التالية إعدام مجموعات قوامها ما بين 20 و50 شخصاً أسبوعياً، مساء كل يوم اثنين أو أربعاء. وتفيد إفادات شهود العيان أن الوتيرة ثبتت، أو تزايدت بهذا الشكل، حتى ديسمبر/ كانون الأول 2015. وعلى فرض أن الوتيرة ظلت على حالها، فتقدر منظمة العفو الدولية أنه قد تم إعدام ما بين 5، و10 آلاف شخص في صيدنايا، خلال الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015.[40] ولا تمتلك المنظمة أدلة على حدوث إعدامات بعد ديسمبر/ كانون الأول 2015، ولكن لا يزال يتم ترحيل المحتجزين إلى صيدنايا، واستمر عقد "المحاكمات" أمام محكمة الميدان العسكرية، ولا يوجد ما يدفع للاعتقاد بأن الإعدامات خارج نطاق القضاء قد توقفت.[41] وعليه، فمن المرجح أن يكون آلاف آخرون قد لقوا حتفهم شنقاً منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015.

---

[39] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[40] استندت هذه التقديرات إلى الحسابات التالية: إذا فرضنا أنه قد تم قتل ما بين سبعة اشخاص و20 شخصاً كل 10 أو 15 يوماً من سبتمبر/ أيلول إلى ديسمبر/ كانون الأول 2011، فسوف يصل العدد الكلي إلى ما بين 56 و240 شخصاً خلال تلك الفترة. وإذا أُعدم ما بين 20 و50 شخصاً كل أسبوع خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني ونوفمبر/ تشرين الثاني 2012، فسوف يصل مجموع الذين تم إعدامهم إلى ما بين 880 و2200 شخص خلال تلك الفترة. وإذا أُعدم ما بين 20 و50 شخصاً في 222 جولة من تنفيذ الإعدامات (على فرض أنه قد تم تنفيذ الإعدامات مرتين في الأسبوع وبواقع مرتين شهرياً، ومرة أسبوعياً في الشهر) خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2012 ونفس الشهر من عام 2015، فسوف يصل مجموع الذين تم إعدامهم إلى ما بين 4400 و11000 شخص في تلك الفترة. وبموجب هذه الطريقة في الحساب، فسوف يصل الحد الأدنى من الذين تم إعدامهم إلى 5336 شخصاً، مقرباً إلى أقرب منزلة ليصبح 5000 شخص، و13450 شخصاً مقربا إلى أقرب ألف ليصبح 13000 شخص.

[41] أخبر محامي سوري في دمشق وخبراء في الاحتجاز داخل سوريا منظمة العفو الدولية أن ترحيل المحتجزين إلى صيدنايا والمحاكمات أمام محكمة الميدان العسكرية في القابون قد استمرت بعد ديسمبر/ كانون الأول 2015. مقابلات مع خبراء في الاحتجاز داخل سوريا بتاريخ 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ومحام سوري بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

ووفق ما أفاد به موظف سابق، ومحتجزون سابقون شاهدوا عمليات الإعدام، ارتفع عدد الذين يتم إعدامهم شنقاً في صيدنايا خلال الأسابيع التي تسبق أو تعقب صدور قرارات العفو الرئاسي التي صدرت بعد سبتمبر/ أيلول 2011 في 10 يناير/ كانون الثاني 2012، و23 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، و16 أبريل/ نيسان 2013، و30 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، و9 يونيو/ حزيران 2014.[42]

2 . 2 . 4 إجراءات تنفيذ الإعدامات

"المحاكمة" أمام محكمة الميدان العسكرية

يخضع المحتجزون الذين يتم إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا "لمحاكمة" أمام محكمة الميدان العسكرية أولاً، وهي محكمة تتسم قواعدها وإجراؤاتها بكونها على قدر كبير من الإيجاز والتعسف، وبحيث يصعب اعتبارها على أنها تشكل جزء من الإجراءات القضائية الفعلية. وتشكلت محكمة الميدان العسكرية في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1968،[43] وتنص المادة الأولى منه على شمول اختصاص هذه المحكمة للجرائم المرتكبة "في أوقات الحرب أو العمليات العسكرية"، ويقوم ضباط من الجيش بإدارة إجراءات هذه المحكمة (المادة 3). ولا يشترط المرسوم على هذا النوع من المحاكم العمل بموجب التشريعات النافذة (المادة 5)، وتُعتبر الأحكام الصادرة عنها نهائية، وغير قابلة للطعن (المادة 6). ولكن تُشترط موافقة رئيس الجمهورية، ووزير الدفاع، كي تُصبح أحكامها نافذة، ولهما الحق في تخفيف أو وقف تنفيذ الحكم (المادة 8).[44]

وتتكفل إحدى محكمتي الميدان العسكريتين في مقر الشرطة العسكرية بالقابون بمحاكمة محتجزي المبنى الأحمر في صيدنايا في جميع الأحوال تقريباً.[45] ولا يوجد فرق بين المحكمتين من حيث نطاق الاختصاص، إذ شُكلت المحكمة الثانية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المحتجزين الذين تمت إحالتهم إلى محكمة الميدان العسكرية، عقب بدء أحداث 2011.[46] ويتم نقل المحتجزين من المحكمة، وإليها، في شاحنات تنقل بضائع بيضاء اللون، تُعرف لموظفي السجن والمحتجزين باسم "برادات اللحوم"، أو في حافلات ركوب صغيرة بيضاء اللون أيضاً. وتتم العملية بأكملها والمحتجزون مقيدو الأيدي ومعصوبو الأعين، وإن كان يتم أحيانا نزع العصابة عن أعينهم لحظة مثولهم أمام القاضي. وتستغرق المحاكمة الواحدة ما بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق، ويستند القاضي عموماً إلى "الاعترافات" المنتزعة تحت التعذيب للبت في الحكم الذي سوف يصدره. وتتفاوت الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة ما بين السجن المؤبد والإعدام، ولا يُسمح للمحتجزين الذين تتم محاكمتهم أمام محكمة الميدان العسكرية بالاتصال بالمحامي، أو معرفة تفاصيل الحكم الصادر ضدهم.

ووصف مسؤول سابق في سجن صيدنايا الإجراءات والدور الذي تؤديه محكمة الميدان العسكرية ما بعد عام 2011 قائلاً:

> "إذا كانت فحوى الاعتراف خطيرة، فتتم إحالتك إلى محكمة الميدان العسكرية، ولقد انتُزعت اعترافات الجميع بلا استثناء تحت التعذيب، حيث يتم اللجوء إلى تعذيب الأشخاص كي يعترفوا بارتكاب جرائم شديدة الخطورة. وإذا اعتقد فرع المخابرات أنه ينبغي إعدام الشخص، فيقوم بإرساله إلى محكمة الميدان، وأما إذا اعتقدوا أنه ينبغي أن يظل حبيس

---

[42] مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، ومع محتجزين سابقين في المبنى الأحمر في 21 يوليو/ تموز، و10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. وحصلت منظمة العفو الدولية على تواريخ صدور قرارات العفو الرئاسي من رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مراسلات عبر البريد الإلكتروني معه بتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016

[43] يتوفر نص المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1967 والمعنون "قانون بإنشاء محكمة الميدان العسكرية" عبر الرابط التالي: www.cdf-sy.org/low/midan.htm.

[44] تقرير منظمة العفو الدولية "بيان إحاطة بشأن الجمهورية العربية السورية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة 71" مارس/ آذار 2001، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.amnesty.org/download/Documents/132000/mde240012001en.pdf

[45] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى المقابلات التي أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع قضاة سوريين سابقين بتاريخ 13، و14، و15 مايو/ أيار، وموظف سابق في السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، وعدد من المحتجزين السابقين في صيدنايا بتاريخ 26، و27 فبراير/ شباط، و21، و26 أبريل/ نيسان 2016، ومراسلات عبر البريد الإلكتروني معه محامٍ سوري سابق بتاريح 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[46] أفاد أحد موظفي سجن صيدنايا السابقين بما يلي: "تؤدي المحكمتان نفس الوظيفة، ولكن توجد محكمتان نظرا لزيادة عدد القضايا المنظورة. وتقع المحكمتان في نفس المبنى بالقابون (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016). ولقد أكد قاضي سابق هذا الأمر خلال مقابلة مع باحثي المنظمة بتاريخ 13 مايو/ ايار 2016.

السجن لفترات طويلة، فتتم إحالته إلى محكمة مكافحة الإرهاب.[47]... وتستغرق المحاكمة عادة ما بين دقيقة واحدة ودقيقتين... ومحكمة الميدان ليست محكمة فعلية، بل هي مجرد كذبة".[48]

ووصف قاضي سوري سبق له العمل في المحكمة العسكرية محكمة الميدان قائلاً:

"إنها المحكمة التي يرسلون إليها الأشخاص الذين يغلب على الظن أنهم يشكلون تهديداً حقيقياً للنظام. ويُحاكم الأشخاص فيها ويُدانون بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدولة. وقد تتم إحالتك إلى هناك حتى لو لم تتوفر أدلة ضدك، فمحكمة الميدان هي أخطر شيء بالنسبة للمحتجزين. وقد يتم إعدامك حتى بدون توفر أدلة، أو بمجرد توفر اعترافات منسوبة إليك من أحد فروع المخابرات. ولا تُلزم محكمة الميدان بمراعاة القوانين السورية النافذة، بل إنها تعمل خارج تلك المنظومة بالكامل. ويمضي المحتجز دقيقة أو اثنتين داخل المحكمة ثم يتم إخراجه، حيث يسأله القاضي عن اسمه والجريمة التي ارتكبها. وسوف تتم إدانته بصرف النظر عن إجابته، فهذه المحكمة لا علاقة لها بسيادة القانون، بل إنها ليست محكمة في المقام الأول."[49]

وأعرب محتجزون سابقون ممن حوكموا أمام محكمة الميدان العسكرية عن إحباطهم وغضبهم حيال المحنة التي مروا بها. وثمة خبير في تكنولوجيا المعلومات من حي باب عمرو بحمص واسمه "زياد"،[50] وذكر ما يلي عن تلك المحنة: "بالطبع لم تكن المحاكمة عادلة أبداً. ولم يكن لها ما يمت بالعدالة والإنصاف بصلة، حيث يتم تعصيب عينيك وتقييد يديك كي لا تعلم من هو القاضي، أو الوثيقة التي قمت بالتوقيع عليها. وهذه ليست عدالة قطعاً".[51] ووافقه "نادر" الرأي قائلاً: "أمضيت دقيقة واحدة أمام القاضي وحارس من الشرطة العسكرية... ولقد ذهبت رفقة 45 محتجزاً إلى المحكمة، وتم الانتهاء من النظر في جميع القضايا في غضون ساعة واحدة فقط. ولا يتم إطلاعك على التهم المنسوبة إليك، وليس لديك الحق في توكيل محامٍ، أو الاتصال بالهاتف، بل ليس لديك اي حق من الحقوق".[52]

ووصف المزارع اللاذقاني "حسن"[53] محنته في محكمة الميدان العسكرية قائلاً:

"اقتادونا إلى فرع الشرطة العسكرية بالقابون. وأمضى أحد الأصدقاء دقيقتين داخل أحد المكاتب، وأخبرني "هذا كل شيء، لقد شاهدت القاضي". ثم وصلت أنا إلى باب المكتب، ورفعوا عصابة عيني عني إلى جبهة رأسي. وشاهدت عقيدا بزيه العسكري، وبضعة أشخاص بملابس مدنية، وأدركت لاحقاً أن تلك كانت محكمة الميدان العسكرية. وسألني الضابط عن طبيعة عملي قبل اعتقالي... وكان يخاطبني بحدة قبل أن يقول في نهاية المطاف: "جماعتك (من قريتك) هم أشخاص سيئون جداً، وتاريخكم أسود، وكلكم من الإخوان المسلمين". ثم أوعز بإخراجي من المكتب."[54]

وكان "يحيى"[55] في السادسة عشرة من عمره عندما مثل للمحاكمة أمام محكمة الميدان العسكرية. وأوضح أنه قد عُرضت عليه يوم مثل أمام القاضي أول مرة صورة لشخص لم يره في حياته مسبقا، وطُلب منه أن يتعرف على هوية صاحب الصورة بصفته أحد المتآمرين لارتكاب الجريمة المتهم بها. وقال يحيى: "قلت له أنني لا أعرف صاحب الصورة، وانني أدليت باعترافاتي تحت التعذيب. ثم قال لي القاضي أنني حملت السلاح، فأخبرته أنه لا يمكنني ذلك لأنني دون السن القانونية. فلقد كان عمري حينها 14 أو 15 سنة. فقال لي القاضي: تعال وابصم، ولم أعلم ما هي الورقة التي وضعت بصمة أصبعي عليها."[56]

---

[47] لمعرفة المزيد من التفاصيل المتعلقة بمحكمة مكافحة الإرهاب، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 17.

[48] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أبريل/ نيسان، و15 مايو/ أيار، و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[49] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 13 مايو/أيار 2016.

[50] تم حجب اسمه الحقيقي.

[51] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. واحتُجز "زياد" في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[52] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016.

[53] تم حجب اسمه الحقيقي.

[54] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز "حسن" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

[55] تم حجب اسمه الحقيقي.

[56] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "يحيى" في صيدنايا مدة شهرين في عام 2015.

الموافقة على أحكام الإعدام

تُشترط موافقة مسؤولين رفيعي المستوى على أحكام الإعدام الصادرة عن محكمة الميدان العسكرية قبل تنفيذها،[57] حيث يُدرج الحكم بإعدام أحد المحتجزين ضمن قرار حكم ضخم يشمل تفاصيل عن جريمته المزعومة، ويورد قائمة بأسماء جميع المتورطين في ارتكابها، وينص على الحكم بإعدام جميع الجناة على ذمة القضية. وقد يتضمن القرار أحكاما صادرة بحق شخص أو أكثر، وذلك حسب ظروف وملابسات الجريمة المزعومة.

ويوقع كل من رئيس محكمة الميدان العسكرية وممثل عن الأجهزة الأمنية من المخابرات العسكرية عادة على قرار الحكم. ويوقع على القرار أيضاً القاضي الذي حاكم المحتجز المعني في محكمة الميدان، ويُشار إليه بعبارة المدعي العام العسكري، ويبدي موافقته على الحكم. ويُرسل قرار الحكم بالبريد العسكري إلى مفتي سوريا، وإلى وزير الدفاع أو رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش السوري، وهما مخولان بالتوقيع نيابةً عن الرئيس السوري بشار الأسد، ويحددان موعد تنفيذ الإعدام.

ويتم بعد ذلك إعادة قرار الحكم إلى محكمة الميدان العسكرية في القابون لإدراجه في الأرشيف. وتُرسل نسخة منه قبل يوم أو اثنين من موعد تنفيذ الحكم إلى المكتب الإداري في صيدنايا، ويتم عادة تنفيذ الحكم دفعة واحدة بجميع الذين ترد أسماؤهم في نص قرار الحكم في صيدنايا. وتستغرق العملية بمجملها ما لا يقل عن شهرين، اعتباراً من تاريخ صدور الحكم بإعدام المحتجز عن محكمة الميدان العسكرية، وانتهاء بإعدامه في صيدنايا فعلاً.

جمع المحتجزين في المبنى الأحمر بغرض "ترحيلهم" إلى سجون أخرى

وتبدأ إجراءات تنفيذ أحكام الإعدام في صيدنايا عند الساعة 3 عصراً،[58] حيث يتلقى المساعدون والحراس في المبنى الأحمر قائمة بأسماء الذين سوف يتم إعدامهم ذلك اليوم،[59] ويمرون على الزنزانات واحدة تلو الأخرى في المبنى لجمع أصحاب الأسماء المدرجة في القائمة، وهو إجراء يستغرق في العادة نحو ساعة أو اثنتين بالاعتماد على عدد المحكومين ذلك اليوم. ويُقال للمدرجة اسمائهم وزملائهم في الزنزانات أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجون مدنية أخرى في سوريا، من قبيل سجن عدرا أو سجن حلب المركزي. ويُعد ذلك أنباء سارة للمحتجزين كون المعاملة التي سوف يتلقونها في السجون المدنية أفضل بكثير مما يلقونه في فروع المخابرات أو سجن صيدنايا. وأوضح لنا موظف سابق في السجن المنطق الكامن وراء هذه الخديعة قائلاً: "سوف يشعر الآخرون في الزنزانة أننا بصدد ترحيل زملائهم إلى أماكن جديدة، وحسب. وسوف يعتقد من يتم الإفراج عنه من صيدنايا أن جميع الذين تم ترحيلهم يتواجدون الآن في أحد السجون المدنية في مكان ما من البلد".[60]

ويُوضع المحتجزون المدرجون على قائمة الإعدام في وضع طابور "القطار" المعتمد عادة عند ترحيل المحتجزين بين مختلف المباني داخل صيدنايا، وذلك في أحد الممرات أمام الزنزانات، ويُجبر فيه المحتجزون على أن يمسك كل واحد منهم بقميص أو خصر الشخص الذي يقف أمامه مع طأطأة الرأس إلى مستوى الخصر تقريباً. ويتم اقتيادهم حينها إلى غرفة التجميع، التي لا تتجاوز أبعادها 3.5 x 5 متر، وتقع في الجناح "ب" في قبو المبنى الأحمر ونفس الطابق الذي توجد فيه الزنزانات، ويتعرض المحتجزون هناك للضرب المبرح ما بين الساعتين 10 ليلاً و12 بعد منتصف الليل. ويتم تقييد أيادي المحتجزين خلف أظهرهم وتعصيب أعينهم خلال الفترة الواقعة ما بين الساعة 12 بعد منتصف الليل و3 فجراً قبل أن يتم اقتيادهم إلى مركبات متوقفة أمام المبنى الأحمر، ويشرف على العملية هذه ما بين خمسة أو ستة من حراس المبنى الأحمر[61].

وأوضح موظف سابق في السجن أسباب الحرص على تجميع المحتجزين عصراً بادئ الأمر قبل احتجازهم في قبو المبنى الأحمر إلى حين ترحيلهم، وقال:

---

[57] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير على المقابلات التي أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في السجن بتاريخ 26 أبريل/ نيسان و30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ومع قاضٍ سابق بتاريخ 13 مايو/ أيار 2016.

[58] مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في السجن بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016، وحارس سابق بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، وحارس ثانٍ بتاريخ 17 يوليو/ تموز 2016، وبعض المحتجزين سابقاً في المبنى الأحمر بتاريخ 4 و5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 على سبيل المثال.

[59] المساعدون في سوريا هم ضباط صف برتبة مساعد أول وثانٍ وثالث.

[60] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016.

[61] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

"لا بد من جمع (الضحايا) من جميع المهاجع (العنابر) بما يتيح ترحيلهم كمجموعة واحدة من المبنى الأحمر إلى نظيره الأبيض، كما إن الباب الفولاذي الموجود في آخر رواق العنابر سوف يصدر ضجيجاً عالياً في الليل بما يخيف المحتجزين، ولذلك فيتم الأمر نهاراً. ولو تم الأمر ليلاً لأحدث ذلك الكثير من الجلبة، ولبث المزيد من الرعب بينهم."[62]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلتين مع حارسين سابقين شاركا في عملية جمع المحكومين في صيدنايا. وأوضح الحارس الأول دوره قائلاً:

"تصلنا القائمة التي تتضمن أسماء الأشخاص الذين سوف يتم إعدامهم... واعتادوا اقتياد المطلوبين بعد الغداء إلى زنزانة في القبو إلى جانب زنزانات الحبس الانفرادي. وكان يتم الزج بجميع الأشخاص المحكومين في نفس الزنزانة، حتى ولو بلغ عددهم مائة شخص، وتشهد الزنزانة الكثير الكثير من الضرب، ويُصار إلى نزع الثياب عنهم، وإعطائهم زيا موحداً أزرق اللون... وكنت أقف عند باب المبنى الأحمر بينما يقتادون المحتجزين إلى السيارة. وكنت في البداية أرافقهم إلى المبنى الأبيض، ولكن أصبح الأمر يقتصر لاحقاً على الحراس العلويين فقط. ولم أعد أقم بذلك الدور في آخر أيامي في صيدنايا لأنني سني، وخشية أن أخبر السجناء بما ينتظرهم فتثور أعمال شغب في السجن."[63]

وأما الحارس الثاني، فكان له دور مباشر في عملية جمع المزمع تنفيذ الحكم بهم، واستذكر خطوات العملية قائلاً:

"كنا نتوجه لجمع السجناء برفقة المساعد الذي يحمل قائمة بأسماء الأشخاص المحكومين، وبمجرد ما كنا نفتح باب الزنزانة الجماعية، يسارع كل من فيها من المحتجزين إلى الجثو على ركبتيه مواجهاً الجدار، ومن يسمع اسمه يُتلى فينهض ويضع قميصه على وجهه، ونجلبه إلى الخارج ونضعه مع الآخرين في طابور "القطار". وبهذه الطريقة يتم جمع الآخرين واقتيادهم دفعة واحدة إلى الغرفة في الأسفل، وهي عبارة عن غرفة عادية لتجميع المحكومين. ويُحظر عليهم الجلوس فيها، ويُجبرون على البقاء واقفين، ونبدأ بالصراخ عليهم، متفوهين بما نشاء من كلمات قبل أن ننهال عليهم ضرباً. ويشارك الجميع في ضربهم إلى أن يأتي الضابط، فنحن نعلم أنهم على وشك الموت عموماً، فنتصرف معهم كما نشاء. وهم لا يعلمون إلى أين يتم نقلهم، وأتذكر أن أحدهم كان سعيداً لاعتقاده أنه سوف يتم الإفراج عنه... وكنا نبقيهم على هذه الحال حتى الصباح الباكر، ولكنني لست على يقين تام إلى أين يقومون باقتيادهم إذ تنتهي مهمتنا بمجرد تسليمهم للآخرين أمام المبنى الأحمر."[64]

واستذكر محتجزون سابقون في المبنى الأحمر عملية جمع السجناء هذه التي يشيرون إليها عادة "بالترحيل". ولقد أخبر الجندي السابق "حسام"[65] منظمة العفو الدولية أنه، وعقب اعتقاله عندما كان جندياً في اللاذقية عام 2011، جاءوا به يوم الاثنين، وفتحوا أبواب المهجع (العنبر) وبدأ الحراس بالمناداة على أسماء الأشخاص. وكان بوسعنا سماع الأسماء التي تُتلى، ووقع أقدامهم وهم يتوجهون إلى خارج العنبر. وأخبرهم الحراس بأن يضعوا قمصانهم على وجوههم".[66]

وكان "علي"[67] ضابطاً في الجيش لحظة إلقاء القبض عليه في 2012. ووصف العملية قائلاً:

"فتحوا باب العنبر عند الساعة 4 أو 5 عصرا، وبدأوا بالنداء على الذين سوف يتم (أخذهم). وكانوا يجبرونهم على الوقوف في طابور (القطار) في الممر، ونظرت ذات مرة من إحدى النوافذ القلابة وشاهدت (القطار). وعادة ما كان يتم أخذ 5 أو 10 أشخاص من عنبرنا بحسب ما سمعته من أسماء تُتلى. ويفتحوا كوة باب الغرفة وينادوا: (فلان وفلان استعدوا) ثم يأخذوهم، ولكن بطريقة جيدة فاعتقدنا أنه سوف يتم الإفراج عنهم. وكنا نتهامس في الزنزانات متسائلين عمن يتم أخذه."[68]

وأما "جمال"[69] الذي يعمل تاجراً في دمشق، فأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي بشأن عملية الترحيل:

---

[62]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016.

[63]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016.

[64]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية 17 يوليو/ تموز 2016.

65 تم حجب اسمه الحقيقي

[66]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. واحتُجز "حسام" في صيدنايا من 2011 إلى 2014..

[67]تم حجب اسمه الحقيقي.

[68]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 19 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "علي" في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[69]تم حجب اسمه الحقيقي.

"هدأ الحراس من روعهم وأخبروهم بأنهم متوجهون إلى مكان جيد. فهم يحسنون التصرف مع الأشخاص عندما يتم ترحيلهم. ولكن لم نعلم إلى أين يأخذونهم، ولكن هذا طبيعي، فلا أحد يعلم اين يتم أخذه، أو لماذا هو في صيدنايا... ثمة مثل في السجون يقول: السجناء أغبياء. فنحن نصدق كل ما يقوله الحراس لنا."[70]

وسمع عدد من السجناء أيضاً أصوات تعرض آخرين للضرب المبرح في أوقات متأخرة من الليل أيام ترحيل السجناء. وأفاد "نادر" الذي كان محتجزاً في صيدنايا قائلاً: "كنا نسمع صوتاً عالياً ما بين الساعة 10 مساء و12 صباحاً، أو ما بين 11 مساء و1 صباحاً، ونسمع صراخ وشتم من الأسفل. وهذه نقطة هامة جداً، فلو التزمت الصمت سوف تتعرض لقدر أقل من الضرب في صيدنايا. ولكن كان هؤلاء الأشخاص يصرخون كما لو أنهم فقدوا عقولهم، ولم تكن أصواتا طبيعية بل بدت وكأنها أصوات أشخاص يتعرضون لسلخ جلودهم وهم أحياء".[71]

وكان "عمر" طالباً في المرحلة الثانوية لحظة اعتقاله، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه سمع بدوره أصوات الضرب منتصف الليل في نفس يوم جمع المحتجزين من الزنزانات. وقال عمر:

"كان بمقدورنا أن نسمع ليلاً أصواتهم وهم يتعرضون للضرب بحزام الدبابة (وهو أداة مرتجلة مصنوعة من أسلاك إطارات السيارات تُربط بمقبض خشبي) والخرطوم الأخضر. وكنا نستطيع أن نفرق الصوت الذي يحدثه الضرب بهاتين الأداتين. وكنا نعتقد بادئ الأمر أنه يتم إخلاء سبيل هؤلاء أو ترحيلهم إلى سجون مدنية، ولكن كنا نسمع صوت التعذيب منتصف كل ليلة مجدداً، ما دفعنا على الاعتقاد بأنهم على وشك الموت لأن أصوات التعذيب كانت صاخبة جداً. فلقد كانوا يضربونهم بطريقة وحشية."[72]

واعتاد المحتجزون في المبنى الأحمر سماع أصوات الحراس أيضاً في يوم عملية جمع الذين سوف يتم إعدامهم، وسمعوا كذلك أصوات المحتجزين أثناء تحميلهم في المركبات المتوقفة أمام المبنى الأحمر، وتمكنوا من سماع أصواتها وهي تغادر المكان. وأخبر المحتجز السابق "حسام" منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كان الأمر بالخلود إلى النوم يأتي متأخراً في يوم أخذ المحتجزين، وعادة ما كانوا يأمروننا بأن ننام عند الساعة 10 مساء، ولكن كان الأمر يتأخر في ذلك اليوم، وكنا نستيقظ بعد ذلك على الأصوات خارج السجن، وكان بمقدورنا سماع أصوات الحرس وهم ينادون على الأسماء، حيث كانوا ينادون على 30 أو 40 اسماً على الأقل في كل مرة. وكان يأتون في الصباح الباكر جدا قبل الشروق، ويوعز إلى أولئك الأشخاص بالتوجه إلى المركبات. وكنا نسمع صوت واحدة أو اثنتين تغادران المكان، وكان الأمر يتكرر مرة أسبوعيا أو أكثر."[73]

واستذكر شابال الذي يعمل ناشطا في مجال حقوق الإنسان من القامشلي ما سمعه قائلاً: "سمعنا صوت شاحنات تغادر السجن ما بين الساعة 12 و1 صباحاً. وكان بمقدورنا أيضا أن نسمع صوت الصفع والضرب، وأعتقد أن عددهم كان نحو 50 شخصاً، ولكن هذا مجرد تخمين من طرفي، إذ كنا نقدر العدد بناء على الأصوات التي نسمعها."[74] وشعر "حسن" بالقلق حيال توقيت صدور هذه الأصوات قائلاً: "لطالما تساءلنا عن سبب أخذ هؤلاء الأشخاص في ذلك الوقت من اليوم تحديداً. ولقد كنا نشعر بخوف شديد لأنه لم نعلم إلى أين يمكن أن يقوموا بأخذهم في الثالثة فجراً. لقد جعلني ذلك أشعر بالخوف، وأحاول أن أنسى الأمر على الدوام، ولكن لا يمكنني أن أنسى، فلقد تغلغل الخوف في عظامنا."[75]

---

[70]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "جمال" في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

[71]مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان، و14 يوليو/ تموز 2016.

[72]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "عمر" في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

73مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

74مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز شابال في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[75]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أبريل/نيسان 2016.

ترحيل المحتجزين من المبنى الأحمر إلى المبنى الأبيض داخل سجن صيدنايا

تفاوتت طبيعة المركبات المستخدمة في نقل المحتجزين من المبنى الأحمر إلى نظيره الأبيض منذ العام 2011[76]، حيث استخدمت السلطات سيارات الإسعاف لنقل المحتجزين خلال الأشهر الأولى التي شهدت بدء عمليات الشنق في سبتمبر/ أيلول 2011.
وبدأت سلطات سجن صيدنايا تستخدم شاحنات نقل بيضاء اللون تُعرف باسم "برادات اللحوم"، وحافلات ركاب متوسطة بيضاء اللون بسعة 24 راكب، بعد تزايد أعداد الأشخاص الذين سوف يتم إعدامهم. وتفاوت عدد هذه المركبات وعدد رحلاتها بين المبنيين حسب عدد المزمع إعدامهم.

وعمل "أبو محمد"[77] في غرفة الاتصالات بسجن صيدنايا، وشاهد المركبات وهي تمر بجوار مكتبه الكائن على مقربة من المبنى الأبيض. وأوضح أبو محمد قائلاً:

"وصلوا عند الساعة 3 قبل صلاة الفجر، وبدأ (الضحايا) يدخلون المبنى الأبيض... وكانوا يجلبون حافلات قادمة من المبنى الأحمر ويقتادونهم إلى (غرفة الإعدام) في المبنى الأبيض... واستخدموا حافلات ركاب صغيرة من صيدنايا لهذا الغرض، وتفاوت عدد الحافلات وترداد رحلاتها بين المبنيين حسب عدد الأشخاص المزمع إعدامهم، إذ قد يكون العدد ما بين مركبتين وخمس أو عشر مركبات."[78]

وصول أعضاء لجنة تنفيذ الإعدام

يصل أعضاء لجنة تنفيذ الإعدام من خارج سجن صيدنايا عند حوالي الساعة 3 فجراً لحضور الإعدامات.[79] وتتألف اللجنة من مدير سجن صيدنايا، ومدعي عام محكمة الميدان العسكرية، وممثل عن أجهزة المخابرات، وعادة ما يكون ممثلاً عن المخابرات العسكرية، وقائد فرقة الجبهة الجنوبية، وأحد ضباط الخدمات الطبية بمشفى تشرين، وكبير الأطباء في صيدنايا. وغالباً ما يرافق كل عضو من أعضاء اللجنة مساعد أو حارس شخصي أو اثنان.

وكُلف "ابو محمد" من غرفة الاتصالات بتنبيه موظفي السجن لحظة وصول أعضاء اللجنة، ووصف واجباته المعتادة في ليالي تنفيذ الإعدامات على النحو الآتي:

"اعتاد الضابط المناوب أن يستدعينا عن الساعة 11 مساء أو 12 صباحا، ويخبرنا بأن نعلمه بمجرد وصول الطبيب، فكنا نعرف حينها فوراً أنه ثمة إعدامات وشيكة تلك الليلة لأن مدير السجن لا يدخل مباني السجن إلا في حالات الطوارئ، أو عندما تكون هناك دفعة إعدامات. ولم يعلم الكثير من الحراس والجنود أن تلك هي ليلة الإعدامات، وكان المسؤولون يأتون واحدا تلو الآخر، كل في سيارته وبرفقة حرسه. وعادة ما يصل عدد سيارات أعضاء لجنة الإعدام إلى أربع أو خمس سيارات. واعتاد الضابط المناوب أن يقول لنا: انتبهوا، سوف تأتي اللجنة اليوم، فلا تغطوا في النوم، ويفوتكم الرد على المكالمة. وكانوا يصلون عند الساعة 3 فجراً، ثم يتصلون بي من البوابة الرئيسية قائلين: استدعي الضابط وأخبره أن قائد الجبهة الجنوبية قد وصل. ثم يأتي شخص من محكمة الميدان. وهذا ما أتذكره، ولكن كان هناك آخرون. وكان مندوب أجهزة المخابرات يأتي في أغلب الأحيان، ولا سيما مندوب المخابرات العسكرية، بالإضافة طبعاً إلى مدير سجن صيدنايا المكلف بتنفيذ الإعدامات."[80]

---

[76]تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أُجريت مع حارس سابق في صيدنايا بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، وموظف سابق بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ومسؤول سابق في نفس السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، وعدة مقابلات مع محتجزين سابقين في تواريخ مختلفة بما فيها تلك التي أُجريت في 14 مايو/ أيار، و21 يوليو/ تموز2016.

[77]تم حجب اسمه الحقيقي.

[78]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[79]تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أُجريت مع مسؤول سابق في السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، وحارس سابق في صيدنايا بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، وموظف سابق بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وتواجدوا جميعاً داخل غرفة الإعدام منذ عام 2011، وحضر المسؤول السابق الإعدامات في أكثر من مناسبة واحدة.

[80]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

الوصول إلى المبنى الأبيض ودخول "غرفة الإعدام"

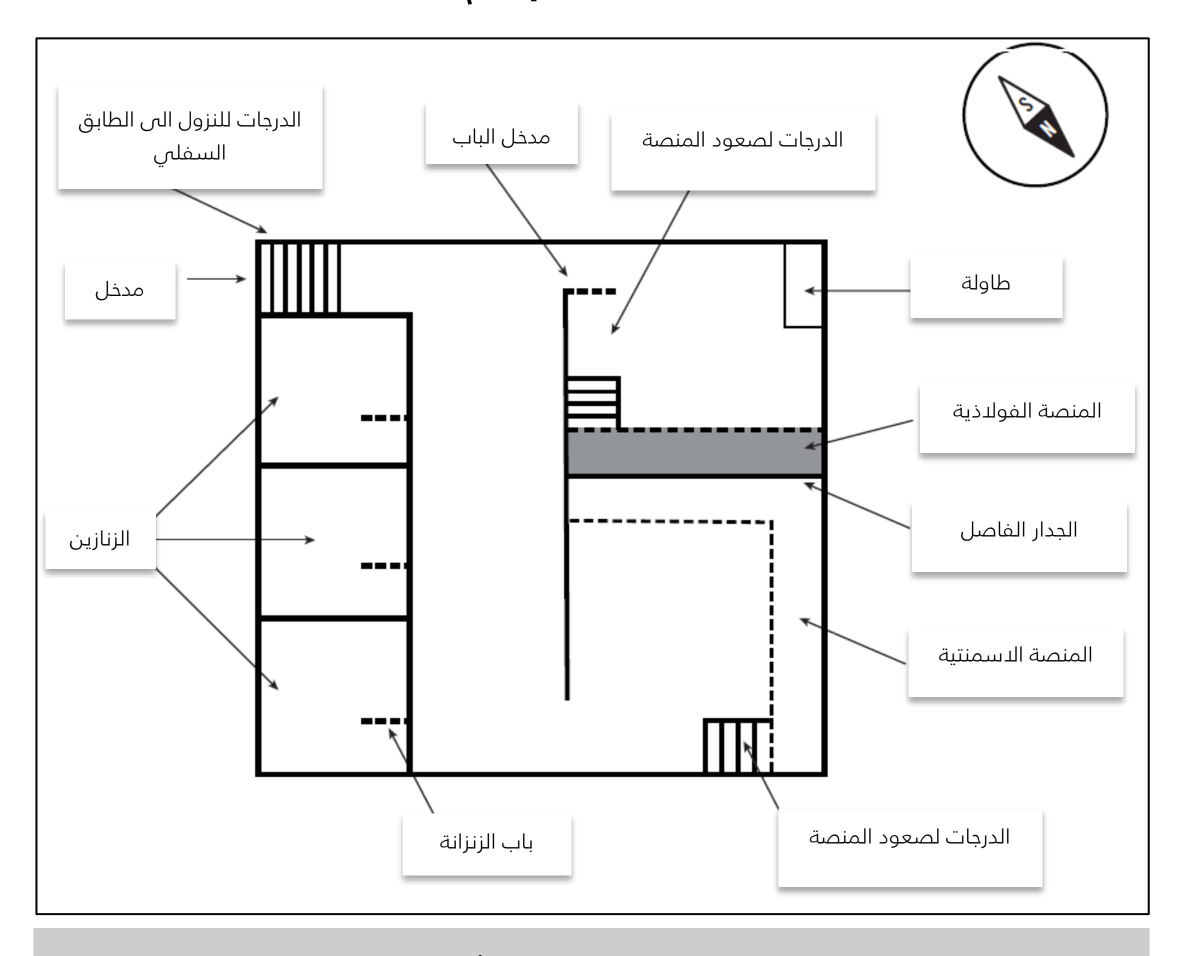


صورة بالأقمار الصناعية لسجن صيدنايا العسكري: الإحداثيات: *33.6648°, 36.3288°* . *Google Earth © 2016 DigitalGlobe*

تستند المعلومات التالية إلى ما أورده أفراد شهدوا عمليات الشنق في صيدنايا منذ عام 2011.[81] وأفاد الشهود بإن المركبات كانت تغادر المبنى الأحمر، وتدخل محيط المبنى الأبيض خلال الفترة ما بين الساعة 12 صباحا و3 فجراً، وتتابع سيرها خلف زاوية المبنى الأبيض قبل أن تتوقف أمام "غرفة الإعدام" الكائنة في الزاوية الجنوبية الشرقية من المبنى. وتقع غرفة الإعدام في قبو المبنى أسفل غرفة الزيارات العائلية الكائنة في الطابق الأرضي. ويمكن الوصول إلى الغرفة من خلال باب خارجي حديدي يقع دون مستوى الطابق الأرضي، ويمكن النزول إليها من خلال السلالم. ويقع المبنى الأبيض على تلة ما يجعل مستوى الشارع على ارتفاع متر واحد من سقف غرفة الإعدام.

[81]تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع قاضٍ سابق في محكمة الميدان العسكرية بتاريخ 13 مايو/ ايار 2016، ومسؤول سابق في السجن بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016، وحارس سابق في صيدنايا بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016، وحارس آخر سبق له العمل في سجن صيدنايا، وذلك بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

مخطط "غرفة الإعدام"



في يونيو/ حزيران 2012، جرى توسعة غرفة الإعدام بما يتيح تنفيذ الأحكام بعدد أكبر من الأشخاص بشكل متزامن. ويجدر التنويه بأن ما يصفه المسؤولون والحراس السابقون، على أنه غرفة الإعدام في السجن، هو عبارة عن مساحة فسيحة تتضمن ثلاث زنزانات وغرفتين صغيرتين تُستخدم كلها في تنفيذ الإعدامات. وتوجد مساحة أبعادها 8x4 متر بمجرد دخول الغرفة تتضمن ثلاث زنزانات تقع على اليمين بعد المدخل مباشرة في الجانب الجنوبي الشرقي من الغرفة، وتوجد غرفة صغيرة (3x3 متر) إلى اليسار. وتتضمن هذه الغرفة 10 أنشوطات من حبل فاتح اللون نُصبت إلى جانب الجدار الجنوبي الشرقي. وثمة طاولة صغيرة في الزاوية اليسرى الخلفية من الغرفة، حيث يُطلب من المحتجزين أن يبصموا على إفادة تتعلق بإعدامهم، وذكر آخر رغبة لهم، إن وُجدت. وربُطت الأنشوطات في هذه الغرفة بأنبوب معدني يتدلى من السقف بشكل أفقي. وصُنعت المنصة التي يقف الضحايا عليها من الفولاذ، وزُودت ببضع درجات للصعود على ظهرها حيث يصل ارتفاع المنصة إلى متر واحد، وتم تثبيت سطحها العلوي المصنوع من صفيحة فولاذية بقفل ودبوس. وعندما يصدر الأمر بتنفيذ الإعدام، تتم إزالة الدبوس، ما يجعل المنصة تتأرجح نحو الأسفل بالاتجاه الأمامي، وتسقط الضحية إلى أسفل أيضاً.

وتبلغ أبعاد الغرفة الثانية 3x5 متر، وتوجد على جداريها الشمالي الغربي، والجنوبي الشرقي مجموعة من 20 أنشوطة مصنوعة من حبال بيضاء اللون أيضاً. ويبلغ ارتفاع المنصة التي يقف الضحايا عليها نحو متر واحد، وهي مصنوعة من الأسمنت المسلح، وكذلك هي حال الدرجات التي تقود إليها صعوداً. وتتصل الأنشوطات بقضيب معدني يتدلى من السقف أفقياً أمام المنصة والضحية. وعندما يصدر الأمر، يُدفع الضحايا الواقفون على المنصة من الخلف بحيث يتحركون إلى الأمام، ويسقطون في فتحة المنصة إلى الأسفل.

ويتواجد في غرفة الإعدام أعضاء لجنة الإعدام الذين ورد ذكرهم أعلاه.[82] ولا يُسمح لحراسهم الشخصيين الذين يرتدون ملابس مدنية في العادة أن يدخلوا إلى غرفة الإعدام، ما يدفعهم بالتالي إلى البقاء خارج المبنى الأبيض. ويتواجد داخل الغرفة أيضاً خمسة موظفين من الخدمات الطبية العسكرية في مشفى تشرين، ومساعدان من سجن صيدنايا، وأربعة أو خمسة من حراس السجن أيضاً.

ولا يدرك المحتجزون عند جلبهم إلى غرفة الإعدام ما هو على وشك أن يحصل. ولكن بمجرد دخولهم الغرفة، يُؤمر المحتجزون بالاصطفاف أمام مكتب صغير في زاوية الغرفة إلى اليسار. وهناك تصدر تعليمات لكل محتجز بأن يعبر عن رغباته الأخيرة، ويبصم بإصبعه على إفادة توثق واقعة وفاته. وعند توجيه التعليمات إلى المحتجزين مباشرة، تكون تلك هي المرة الأولى التي يدركون فيها أنه سوف يتم إعدامهم، ويظلون مع ذلك غير مدركين للكيفية التي سوف يتم تنفيذ الحكم بها، إذ لا يتم تبيان ذلك لهم ابداً، كونهم يظلون معصوبي الأعين طوال تلك الفترة بأكملها.

ووفق ما أفاد به موظف سابق في السجن، "يظل البعض صامتاً" بعد أن يبصم على الورقة، فيما يُغمى على البعض الآخر منهم. ولكنهم لم يعلموا الكيفية أو الموعد، وهل سيتم التنفيذ شنقاً أم رمياً بالرصاص أو بأي طريقة أخرى." وأضاف إن التوقيع على الوثيقة يتم بشكل تلقائي دون تفكير من المحتجزين، وقال: "يقومون بتدوين رغباتهم الأخيرة أولا، ولكن ذلك كله كلام فارغ، حيث أنه لا يترتب على ذلك اي شيء، ولا يعني أي شيء أيضاً. ويتضمن النموذج معلومات من قبيل اسم الشخص واسم والدته وبلده ورقمه الوطني ورغباته الأخيرة".[83]

ويُقاد المحتجزون بعد ذلك إلى المنصة وهم معصوبي الأعين. ووصف مسؤول سابق في السجن عملية الشنق قائلاً: "يجبرونهم على الوقوف في طابور ويقومون بتجهيزهم للإعدام، ويتريثون حتى تمتلئ جميع مواقع الشنق قبل أن يقوموا بوضع الأنشوطة حول رقبة كل واحدٍ منهم، ومن ثم يقومون بدفعهم أو إسقاطهم فوراً، بحيث لا يتسنى لهم إدراك الأمر إلا في آخر لحظة فعلا".[84]

ويتدلى الضحايا من حبل المشنقة بعد دفعهم أو سقوطهم مدة 15 دقيقة تقريباً ريثما يتأكد الطبيب في الغرفة من وفاتهم، وتحديد من لا يزال على قيد الحياة بينهم. ويقوم المساعدون حينها بسحب هؤلاء إلى أسفل فتنكسر عنق الضحية. واستذكر قاضي سابق في المحكمة العسكرية هذه المرحلة من عملية الإعدام قائلاً: "يبقونهم متدلين 10 دقائق أو 15 دقيقة، إذ قد لا يموت البعض منهم نظرا لخفة وزن أجسامهم، حيث لا يتكفل وزن صغار الحجم بقتلهم، فيقوم الضباط حينها بسحبهم إلى السفل وكسر أعناقهم. وأُنيطت هذه المهمة باثنين من المساعدين".[85]

وأورد المحتجزون في المبنى الأبيض ممن كانوا في الطوابق فوق "غرفة الإعدام" أنهم سمعوا أحيانا أصوات عمليات الشنق هذه. وعلى سبيل المثال، استذكر "حامد"[86] الذي كان ضابطا في الجيش قبل اعتقاله عام 2012 كيف سمع هذه الأصوات ليلاً أثناء سير عملية الإعدام، وقال:

> "سمعت صوتا يشبه صوت سحب شيء ما، تماماً كما تسحب قطعة خشب أو نحو ذلك، لا أدري، وثم تسمع صوتهم اثناء تعرضهم للشنق، ولو وضعت اذنك على الأرض لسمعت صوتاً أشبه ما يكون بالغرغرة، وكان الأمر يستمر مدة 10 دقائق. لقد كنا ننام فوق أناس يتعرضون للخنق حتى الموت. وكان ذلك وضعاً طبيعياً بالنسبة لي حينها."[87]

وتمكن محتجزون آخرون في المبنى الأبيض من سماع أو مشاهدة عملية وصول الضحايا إلى مبناهم. وعمل "حسين"[88] طبيباً في الجيش حتى اعتقاله في 2011، وأخبر منظمة العفو الدولية عما كان يسمعه في ليالي تنفيذ الإعدامات قائلاً: "كنت أسمع أولا صوت براد اللحوم أو الحافلة الصغيرة... وكان بوسعي التعرف عليها من صوتها، وكنت اقول حسناً ها هي الحافلة قد أتت... ثم

---

[82]انظر ص. 22.

[83]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[84]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[85]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 13 مايو/ أيار 2016.

[86]تم حجب اسمه الحقيقي.

[87]مقابلات أجريت مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز، و27 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "حامد" في سجن صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[88]تم حجب اسمه الحقيقي.

كانوا يقتادون المحتجزين إلى الخارج على دفعات... وسمعت صوت وضع الأصفاد في أياديهم، أو صوت السلاسل التي كانت تقيدهم مع بعضهم البعض".[89]

وتمكن "حسين" أيضاً من مشاهدة عملية وصول المركبات من نافذة زنزانته. وأوضح قائلاً:

"شاهدت براد اللحوم خارج السجن، إذ كانوا يستخدمون برادات اللحوم أو حافلات صغيرة. وكانت الشاحنة بيضاء اللون بالكامل، وكذلك هي حال الحافلة الصغيرة، وطُليت نوافذها بالأبيض أيضا. وكان الأشخاص الذين شاهدناهم في الخارج يرتدون ملابس مدنية، ولم يكونوا من المبنى الأبيض، ولو كانوا من المبنى الأحمر لارتدوا الزي العسكري، ولكنهم كانوا يرتدون ملابس مدنية سوداء... وتقع غرفة الإعدام أسفل قاعة الزيارات العائلية، وعندما كانوا يقتادوننا إلى المحكمة، كانوا يجعلوننا نمر من جانب بابها، ولم تكن غرفة عادية، إذ لا بد من النزول بضع درجات للوصول إليها من مستوى الشارع. ولقد شاهدتها عندما توجهنا إلى المحكمة، وكانت الشاحنات تتوقف عندها كلما جاءت إلى المبنى."[90]

واستذكر "حامد" ما سمعه وشاهده عند تنفيذ الإعدامات قائلاً:

"كان الأمر يحدث بعد أن يأمروننا بأن نخلد إلى النوم، وعليه فكان بمقدورنا ان نسمع كل شيء... وصرت أقف على كرسي المرحاض كي اشاهد ما يحصل، ولو أنه كان من المفترض بي أن أكون نائماً حينها. ولقد شاهدت براد اللحوم أمام السجن، وكانت شاحنة بيضاء اللون وكبيرة، وكانوا يقتادونهم إلى الداخل، ومن ثم لم أعد قادراً على مشاهدة أي شيء. وكانوا يجلبون دفعة أخرى من الأشخاص بعد 15 أو 30 دقيقة."[91]

وأضاف أيضاً أنه وأثناء خروج الضحايا من المركبة أمام غرفة الإعدام في العادة، كان يشاهدهم وهم يدخلون من بوابة الساحة المحيطة بالمبنى الأبيض مشياً على الأقدام. وأوضح قائلاً:

"شاهدتهم وهم يدخلون راجلين من البوابة الرئيسية للمبنى الأبيض. وكانون يسيرون في تشكيل القطار مطأطئ الرؤوس وقد أمسكوا بقمصان بعضهم البعض بالتسلسل. ولقد أُصبت بالرعب عندما شاهدتهم أول مرة، فلقد تم جلبهم إلى المسلخ. وعدت فوراً إلى مهجعي كي أنام بعد أن شاهدتهم، ولكنني شعرت بالسعادة أيضاً، فلقد جاءوا إلى حتفهم، وشعرت بالسعادة لأن معاناتهم كانت على وشك أن تصل إلى نهايتها. وغالبا ما كنا نسمع خبر وفاة أحدهم في المبنى الأحمر، فنشعر بالسعادة، حيث أصبح القتل هدية. وحتى نحن في المبنى الأبيض كنا نتمنى الموت، ولم نكن نشعر بالحزن لأننا سوف نموت، لأن ذلك هو ما نفعله في السجن فعلاً، فلقد كنا نموت موتاً بطيئاً كل يوم".[92]

تحميل الجثث في الشاحنات

يتم ما بين الساعة الثانية والسادسة صباحا نقل الجثث من غرفة الإعدام في شاحنات كبيرة من نوع هيونداي وتعمل بالديزل،[93] حيث يتم إرسالها إلى صيدنايا من مشفى تشرين، وعادة ما تكون هذه الشاحنات ذات لون أخضر فاتح، ومكونة من قمرة قيادة منفصلة للسائق فيما يغطي القماش (الشادر) الجزء الخلفي. وتُرسل شاحنة أو اثنتين إلى صيدنايا، وذلك حسب عدد الجثث المطلوب نقلها، وأخبر حارس ومسؤول سابقان في السجن منظمة العفو الدولية أنه لا تدخل في ساعات الصباح الباكر أية مركبات أخرى إلى محيط سجن صيدنايا، ولا تجري أية عمليات أخرى بخلاف عمليات الإعدام التي تتم في المبنى الأبيض.[94]

ويتم التعامل مع الجثث بعدة طرق، وذلك حسب عددها، ووفق ما يتوفر من مواد، حيث قد يتم وضعها في صناديق خشبية، أو أكياس شفافة، أو تلقى على حالها بملابسها. ووصف مسؤول سابق في السجن عملية تحميل الجثث في الشاحنات قائلاً: "ثمة حيز يتيح تحميل جثث جميع الذين تم إعدامهم في الشاحنة دفعة واحدة، حيث تستوعب الشاحنة الواحدة نحو 50 جثة، ولكن إذا كان

---

[89] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "حسين" في صيدنايا من 2011 إلى 2014.

[90] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2016.

[91] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[92] مقابلة مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[93] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع حراس ومسؤولين سابقين في سجن صيدنايا بتاريخ 27 أبريل/ نيسان، و15 مايو/ أيار، و8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[94] مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع حراس وموظفون سابقون بتاريخ 27 أبريل/ نيسان، و15 مايو/ أيار، و8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016

العدد أقل من ذلك، فنستخدم حينها توابيت خشبية، فالشاحنات كبيرة بحمولة تصل إلى 4 أو 5 طن، وما يجعلها قادرة بالتالي على حمل عدد كبير من الجثث.[95]

واستذكر عامل مكتب الاتصالات "أبو محمد" دوره في هذه المرحلة اثناء عمله في سجن صيدنايا قائلاً:

> "اعتادوا انتقاء اثنين أو ثلاثة من الجنود كي يقوموا بتحميل الجثث، وكانوا ينتهون بدورهم من هذا العمل بحلول الساعة 6 صباحاً، ومن ثم تغادر الشاحنة ترافقها سيارتان من الفرع. ولم نكن نوقف الشاحنة أو نفتشها، وإنما نكتفي بفتح البوابة لها كي تمر. وكانت شاحنة تعمل بالديزل من نوع هيونداي. واعتاد أعضاء لجنة الإعدام أن يغادروا في نفس وقت مغادرة الشاحنة تقريباً. وكانت شاحنة الهيونداي لا تأتي إلى السجن إلا من أجل الإعدامات."[96]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبعة أشخاص سبق لهم وأن احتُجزوا في المبنى الأبيض خلال الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015، وأفادوا خلالها أنهم شاهدوا عملية تحميل الجثث في الشاحنات. وشهد المحتجزون السابقون عناصر مختلفة من العملية بناء على ما شاهدوه أو سمعوه أو الاثنين معاً. ولقد تمكن "حسين"، على سبيل المثال، من مشاهدة العملية من خلال نافذة صغيرة في زنزانته. وأوضح قائلاً:

> "ثمة حوض في زنزانتنا وكنا نقف عليه كي نصل إلى مستوى النافذة، كون جميع النوافذ كانت مرتفعة عموماً. ولم يتسن لي القيام بهذه الحركة إلا مرة كل أسبوعين أو نحو ذلك. وكانوا يقومون بتحميل الجثث في شاحنة الهيونداي المزودة بغطاء قماشي في الخلف. ولم تتواجد أكثر من أربع شاحنات دفعة واحدة، ولكن كانت هناك واحدة أو اثنتان في كل مرة. وتسنى لي مشاهدة الشاحنات من جانبها، وكانت مزودة بلوحات أرقام تابعة للجيش، وشاهدت التوابيت بأم عيني. وكان الباب ضيقاً وشاهدت جنديين يحملان التوابيت حيث أمسك كل واحد منهما بأحد طرفي التابوت. واعتادوا وضع حافة التابوت داخل الشاحنة ثم يقومان بدفعه إلى الداخل ما يجعل بالإمكان سماع صوت احتكاك الخشب بأرضية الشاحنة، ولم يكن صوتاً عالياً، ولكنه بدا كذلك نظراً للهدوء الذي يعم السجن. وكان بالإمكان أيضاً سماع الحارسين يتهامسان مع بعضهما، وكانا يديران المحرك أحياناً كي يغطي على صوت احتكاك التوابيت بأرضية الشاحنة. وكانت العملية تبدأ في الثالثة فجراً، وينهيا عملهما قبيل شروق الشمس في العادة".[97]

وثمة ضابط سابق من حماة يُدعى "أبو أسامة"[98] شاهد بدوره عملية تحميل الجثث من نافذة زنزانته هو الآخر. وأوضح لنا ما سمعه وشاهده قائلاً:

> "كنت قادراً على النظر إلى الخارج من النافذة الصغيرة القريبة من المرحاض، وذك بعد أن نطفئ الأنوار داخل الغرفة. وكنت أتذرع بأنني أريد استخدام دورة المياه، ثم سرعان ما استرق النظر من النافذة، وإلا لقاموا بقتلنا لو علموا بأمرنا. وكانوا يصلون عند الساعة 4 فجراً قبل أن يغادروا في الساعة 6 صباحاً، ولم أشاهد غرفة الإعدام، ولكن كنت أعلم أنها تقع أسفل غرفتنا، وكانوا يجلبون التوابيت الخشبية، وكان عددها نحو 30 أو 40 تابوتاً، ويقوموا بتحميلها في الشاحنة، ويغادروا قبل طلوع الشمس. واعتادوا أن يستخدموا شاحنة خضراء اللون من نوع هيونداي تعمل بالديزل، وكان بوسعنا مشاهدة الشباشب، حيث كنا نرى 30 زوجاً منها فنستنتج أنه قد تم إعدام 15 شخصاً ذلك اليوم. واعتاد السجناء الجنائيون (المحبوسون على ذمة جرائم عادية) يتولون التقاط ما تبقى من شباشب، والتي كان يتراوح عددها ما بين 30 و80 شبشباً".[99]

وأخبر عدد من المحتجزين السابقين منظمة العفو الدولية أنهم لم يتمكنوا من إلقاء نظرة على المنطقة خارج السجن، ولكن ذلك لم يحل دون سماعهم أصواتاً تشبه ما يحصل أثناء عملية تحميل الجثث في الشاحنة. وأفاد الجندي السابق "طارق"[100] الذي تم اعتقاله أثناء تواجده في عمله في الزبداني بما يلي:

---

[95]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[96]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[97]مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية بتاريخ 18 مايو/ ايار و21 يوليو/ تموز 2016.

[98]تم حجب اسمه الحقيقي.

[99]مقابلة مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 19 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "أبو أسامة" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

[100]تم حجب اسمه الحقيقي.

"كنت أقوم الليل في معظم الليالي التي كان يُفترض أن نكون نياماً فيها، وكنا نسمع أصواتاً قبل ساعة واحدة بالضبط من موعد صلاة الفجر. وكانت السيارات تأتي ونسمع صوتاً مدوياً دون أن ندرك ماهيته، وكان يشبه صوت خط التجميع في المصانع. وكنا نسمع دوماً صوت شيء يحتك بأرضية حديدية، وكنا نسمع أصوات أشخاص يتحدثون أحياناً عن صناديق خشبية حسب اعتقادي. واعتادوا ذكر شيء من قبيل: (أمسكه من هنا، لا، تناوله من هنا)، ونحو ذلك، وبدا أنهم كانوا بصدد نقل أشياء ثقيلة من المبنى إلى الشاحنة. ولقد توفرت نوافذ في زنزانتنا، ولكن كان يُحظر علينا الاقتراب منها، وإلا فسوف يتم إرسالنا إلى أحد الفروع ثانيةً إذا أبدينا الجرأة على القيام بشيء من هذا القبيل. وكان الكلام محظوراً داخل زنزانتنا، فكنا نتهامس متسائلين عن تلك الأصوات التي نسمعها في الساعة 3 أو 4 فجراً؟ وتساءلنا عما يحصل هنا. ولقد مُنعنا من استخدام دورة المياه ليلاً، أو الإتيان بأدنى حركة. ولذلك كنا نلتزم الصمت، ما جعلنا قادرين بالتالي على سماع كل ما يدور في الخارج بوضوح شديد."[101]

وفي مقابلته مع منظمة العفو الدولية، قال "محمد"[102] وهو طالب جامعي من حلب، أنه سمع بدوره أصواتاً مشابهة ليلاً، وأنه لم يكن على يقين حيال مصدرها، تماماً كما قال "طارق". وأوضح "محمد" قائلاً:

"كانت تصل مركبتان أو ثلاث، ولكن لم نكن قادرين على الجزم بعددها يقيناً، وكانت تتوقف تحت نافذة غرفتنا بالضبط ما بين الثانية والرابعة فجراً. وألقى من سمعنا أصواتهم التحيات على بعضهم البعض، وبدا وكأنهم جميعاً يعرفون بعضهم البعض، وكان بوسعنا أن نسمع صوت مسؤول عنبرنا، وكنا نتساءل عما كانوا يجلبونه أو يخرجونه من المبنى. كنا نسمعهم يقولون عبارات من قبيل (حركه، أو ارميه، أو من هناك) كما لو كانوا يرتبون الطعام على طبق أو نحو ذلك. وكنا نسمع على الدوام عبارات من قبيل (أسرع، وهنا، أو يا شباب ساعدوني من الجانب الأيمن، وامسك بالجانب الذي من جهتك، أو إلى اليمين، أو إلى اليسار) ثم نسمع صوت احتكاك صناديق خشبية أو حديدية ثقيلة. وكانت الأصوات تشبه أحياناً صوت احتكاك الخشب بسطح معدني، وبدا أن الأمر كان عاجلاً عندما كانوا يقومون بما كانوا يقومون به. وكنا تواقين إلى معرفة وفهم ما يحدث. وكنا نحلل مفترضين أنهم يقومون بتحميل شيء ما قبل أن ينتهي الأمر، فنستنتج أنهم قد جلبوا شيئاً في تلك اللحظة قبل أن يقوموا بأخذه بعيداً... وكنا نعتقد أنهم يقومون بتحميل صناديق الطعام، أو المدافئ، بل وحتى صناديق الذخيرة."[103]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاث محتجزين سابقين في المبنى الأبيض من سجن صيدنايا، وتطابقت إفاداتهم مع توقيت سماع تلك الأصوات، وطبيعتها وتسلسلها كما وردت أعلاه. وتحدث المحتجز السابق "مصطفى"[104] عن سماع أصوات تنزيل وتحميل في ساعات الصباح الباكر.[105] وأخبر حامد المنظمة عن مشاهدته تحميل التوابيت من نافذة زنزانته، وسماعه أصوات تشبه "الكشط" على سطح أملس. وأضاف أن الصوت يشبه تحميل صندوق معدني أو مصنوع من الورق المقوى، وصوت اصطدام وكشط، وفق ما جاء على لسانه.[106] وقال محتجز آخر اسمه "خالد"[107] أنه سمع أصواتا منتصف الليل تشبه "قيام أحد برمي شيء داخل صندوق الشاحنة الخلفي، شيء من قبيل اللحم أو المعدن لمدة 15 دقيقة" قبل أن يسمع صوت الشاحنات وهي تغادر المكان. وأشار إلى أنه يظهر أن الشاحنات "كانت كبيرة" بالحكم على صدى صوتها الذي كان يسمعه، وأنه غالباً ما سمع الحراس يقولون عبارة "ادفعه بطريقة سليمة" أو "ضعه هنا".[108]

---

[101] مقابلات مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار و20 يوليو/ تموز 2016. واحتجز "طارق" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

[102] تم حجب اسمه الحقيقي.

[103] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار و13 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "محمد" في صيدنايا من 2013 إلى 2015.

[104] تم حجب اسمه الحقيقي.

[105] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016. واحتُجز "مصطفي" في صيدنايا من 2013 إلى 2015.

[106] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 14 مايو/ أيار 2016.

[107] تم حجب اسمه الحقيقي.

[108] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "خالد" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

تسجيل واقعات الوفاة في مشفى تشرين ونقل الجثث إلى قبور جماعية

تُنقل جثث الضحايا إلى مشفى تشرين العسكري ليتم تسجيلها من طرف موظفي المشفى.[109] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد طبيعة التفاصيل الدقيقة لهذه العملية، ولكنها علمت عن طريق موظفين سابقين في سلطات السجن أنه لا يتم في هذه المرحلة تصوير الجثث من طرف الشرطة العسكرية كونه من غير الضروري للسلطات أن تؤكد أو تسجل سبب الوفاة.[110] ولا يتم تسليم الجثمان لعائلة الضحية، تماماً كما يحصل مع المحتجزين الذين يقضون نحبهم تحت التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في صيدنايا، ولا يتم إعلامها أبداً بوفاة ابنها. ولا يتم إصدار شهادات وفاة للمحتجزين الذين تم إعدامهم، وذلك على النقيض مما يحصل مع المحتجزين الذين يموتون تحت التعذيب. إلا أن السلطات السوريةتحتفظ بوثائق تسجل واقعة وفاة الضحية. ولا يجوز للجمهور الاطلاع على هذه السجلات، ولا تحصل عائلات الضحايا بالتالي على معلومات بشأن الذين تم إعدامهم.

ويتم نقل جثث الضحايا بعدها من مشفى تشرين إلى قبور جماعية في أرض قريبة تابعة للجيش في دمشق. وأفاد اثنان من الموظفين السابقين في صيدنايا بأنه يتم في الغالب نقل الجثث إلى قرية نجها الصغيرة على الطريق الرئيسي الرابط بين السويداء ودمشق. ويتم في أغلب الأحيان دفن الجثث في نجها في مقبرة كانت قائمة قبل عام 2011، و ُيشار إليها أحياناً "بالمقبرة القذرة". وصرح الموظفان السابقان بأنه يتم أيضاً دفن الجثث في قبور جماعية في بلدة قطنا في الضواحي الغربية من دمشق، وذلك داخل قاعدة تابعة للفرقة 10 في الجيش السوري. ونظراً لعدم السماح لها بدخول سوريا، فلم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من هذه الإفادات بشكل مستقل.

[109] تستند المعلومات في هذا الجزء من التقرير إلى المقابلات التي أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في سجن صيدنايا بتاريخ 26 أبريل/ نيسان، و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ومع قاض سابق في المحكمة العسكرية بتاريخ 13 مايو/ أيار 2016، وطبيب سابق في مشفى تشرين بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[110] وبناء على ذلك، فلن تكون صور هؤلاء الضحايا مدرجة ضمن مجموعة الصور التي تمكن "قيصر" من تهريبها إلى خارج سوريا. انظر الفصل 3.1 لمزيد من التفاصيل.

صور بالأقمار الصناعية للقبور الجماعية في نجها، سوريا







مقبرة نجها: ثمة مقبرة صغيرة تقع على بعد 300 متر من المباني في القرية، ويمكن مشاهدتها بوضوح من خلال الصور الملتقطة في 6 أغسطس/ آب 2009. ولم تشهد المقبرة توسعاً ملموساً إلا في عام 2014. ويمكن مشاهدة مركبة بتاريخ 3 يونيو/ حزيران 2014 تقف إلى جانب قبور تم حفرها كما تظهر الصورة. ويمكن اعتبار آ من 18 سبتمبر/ أيلول 2016 مشاهدة 125 قبر آ جديد آ، وساتر آ ترابي آ حديث البناء لحماية البلدة على ما يظهر. الإحداثيات:.، *36.3824°. 33.3844° Left and middle images: Google Earth © 2016 DigitalGlobe, right image: © 2016 DigitalGlobe, Inc*





تُظهر الصور في 3 مارس/ آذار 2010 وجود مقبرة صغيرة تقع على بعد نحو 500 متر شمال نجها، وبمحاذاة القاعدة العسكرية، وتم في 2011 إقامة سور يحيط بالمقبرة، وإن كان عدد القبور لم يشهد زيادة ملحوظة إلا بعد أغسطس/ آب 2013، وفق ما يظهر في الصور المتوفرة. وتُظهر الصور في 18 سبتمبر/ أيلول 2016 تضاعف عدد القبور في هذه المقبرة. الإحداثيات: *33.3927°, 36.3685°. Left image: Google Earth © 2016 DigitalGlobe, right image: © 2016 DigitalGlobe, Inc.*





تقع مقبرة الشهداء جنوب دمشق على جانب الطريق المؤدية إلى قرية نجها. وتظهر الصور الملتقطة عام 2010 مقبرة وقبورا مرتبة بشكل مقصود على هيئة صفوف واسطر. وفي 2013، لوحظ حفر خنادق بطول 90 متر آ خلال السنة، وفي 2014 أيضاً. وبحلول 18 سبتمبر/ أيلول 2016، تظهر الصور أن مساحة المقبرة قد تضاعفت مع إضافة خنادق بطول 90 متراً.

Coordinates 33.4114°, 36.3697°. Left image: Google Earth © 2016 DigitalGlobe, right image: © 2016 DigitalGlobe, Inc.

3. 2. 4 الجناة المزعومون، ومصير المحتجزين "المرحلين"

زود محتجزون سابقون في المبنى الأحمر منظمة العفو الدولية بأسماء 59 شخصاً شاهدوهم وهم يتم اقتيادهم من زنزاناتهم عصراً، بعد أن قيل لهم أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجون مدنية في سوريا. وتشير الأدلة الواردة في التقرير الحالي إلى أنه قد تم إعدام هؤلاء المحتجزين خارج نطاق القضاء. ويصعب التواصل مع عائلات الضحايا نظراً للمخاوف الأمنية المتعلقة بمن لا يزالون داخل سوريا منهم، أو نظراً لتشتت اللاجئين السوريين خارج البلاد. وتمكنت منظمة العفو الدولية من تحديد أماكن عائلات 17 ضحية من بين هؤلاء الضحايا البالغ عددهم 59 شخصاً. وكان 13 شخصاً بينهم مدنيون وقت القبض عليهم، فيما انتمى أربعة منهم للجيش السوري في حينه. ولم يكن بينهم أحد ينتمي للجماعات المسلحة من غير الدولة. ولم تتلق عائلاتهم في جميع الأحوال أي نبأ عن مصير ذويهم أو أماكن تواجدهم.

وزود حراس وأحد الموظفين السابقين في صيدنايا منظمة العفو الدولية بأسماء 36 محتجزاً تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في سجن صيدنايا منذ العام 2011.[111] واحتراماً منا لخصوصية أفراد عائلات هؤلاء المحتجزين وحفاظاً على أمنهم، لن تشكف منظمة العفو الدولية عن أسمائهم علناً، ولكن يتم إطلاع الجهات المعنية بإجراء تحقيقات موثوقة على أسماء هؤلاء في معرض ما تجريه من تحقيقات في الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا.

وحرصت منظمة العفو الدولية على جمع معلومات عن أعضاء لجنة الإعدام وغيرهم من الضباط والمسؤولين الذين تعتقد المنظمة أنه ينبغي بناء على بحوثها التحقيق معهم، فيما يتعلق بضلوعهم في الجرائم المرتكبة في صيدنايا. وحصلت المنظمة أيضاً على أسماء 87 موظفاً وحارساً عملوا في صيدنايا ما بين عام 2011 و2016، وقام حراس وموظفون سابقون في السجن بتزويد المنظمة بأسماء هؤلاء بالإضافة إلى الأسماء التي ذكرها المحتجزون السابقون في السجن. وتم الحصول على الاسم الكامل في

[111] تتوفر أسماء هؤلاء الأشخاص في أرشيف منظمة العفو الدولية.

معظم الحالات، أو الاسم الأول أو الكنية في بعضها، وتم تمرير هذه المعلومات إلى الجهات القادرة على إجراء تحقيقات موثوقة في الجرائم المتركبة في صيدنايا.[112]

4 . 3 سياسات الإبادة

"كيف عساي أوضح الأمر، ففي كل مرحلة تصلها تكتشف أن سابقتها كانت أفضل منها، ثم يعتريك القلق حيال المرحلة التالية".[113]

"سمير" الذي احتُجز في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

4 . 3 . 1 نظرة عامة

يصف الناجون من الاحتجاز في سجن صيدنايا سلسلة من الإجراءات والقواعد والعقوبات الثابتة التي طُبقت بحق المحتجزين منذ عام 2011. وترسم إفاداتهم، التي تتسق بشكل مرعب في مدى تطابقها، صورة عالم صُمم بقصد إذلال العالقين داخل السجن والنيل من كرامتهم، وإمراضهم، وتجويعهم، وقتلهم في نهاية المطاف.

ويتعرض المحتجزون في المبنى الأحمر لبرنامج منهجي من الإساءة والانتهاكات. وتبدأ محنتهم بمجرد الوصول من خلال التعرض لجلسة من الضرب المبرح التي قد تكون مميتة في بعض الأحيان. ويُساق الناجون منهم إلى زنزانات مكتظة وصغيرة تحت الأرض، ويكدسون داخلها عراةً في قسم الاستحمام الكائن في مؤخرة الزنزانة. ويتم ترحيلهم إلى الأعلى بعد مضي أيام أو أسابيع، ويستمر مسلسل التعرض للتعذيب، والظروف المروعة بشكل يومي، بما في ذلك حرمانهم بشكل منتظم من الحصول على الماء والطعام والدواء والرعاية الطبية.

ويموت الكثير من المحتجزين جراء هذه المعاملة. وفي واقع الحال، فقد بلغ حد المعاملة في سجن صيدنايا من السوء بحيث خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هؤلاء المحتجزين وغيرهم في باقي مراكز الحجز التي تديرها الحكومة قد تعرضوا "للإبادة" التي يرد تعريفها في نظام روما الأساسي على أنها " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان ".[114]

وعندما يقضي المحتجزون نحبهم جراء سياسات الإبادة التي تتبعها السلطات السورية، يتم جمع جثثهم من زنزاناتهم صباحاً، وتُنقل في شاحنات وحافلات ركوب صغيرة إلى مشفى تشرين العسكري، حيث يتم تسجيلها في السجلات الطبية، وإصدار شهادات وفاة تظهر سبب الوفاة على أنه ناجم عن توقف القلب أو الجهاز التنفسي. ويتم نقلها من هناك بالشاحنات كي تُدفن في قبور جماعية، في أرض تابعة للجيش، تقع على مقربة من دمشق.

---

[112] عملاً بسياساتها الراسخة، لا تنشر منظمة العفو الدولية علناً أسماء الجناة المشتبه بهم من حيث المبدأ، ولكنها تقوم بالكشف عن اسمائهم والمعلومات للجهات القائمة بالتحقيقات التي تستند إلى إجراءات منصفة وشفافة.

[113] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[114] انظر نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، 1998، والمتوفر عبر الرابط التالي:

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

4 . 3 . 2 تعذيب المحتجزين ومعاملتهم بشكل غير إنساني

برنامج قوامه الإساءة

أخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أنه قد تم ترحيلهم، من مختلف فروع أجهزة الأمن إلى سجن صيدنايا، في شاحنات بيضاء اللون يُطلق عليها اسم "برادات اللحوم". وتعرض المحتجزون بمجرد وصولهم إلى السجن للضرب المبرح فيما يُتعارف عليه باسم "حفلة الاستقبال". وأبلغ محتجزون سابقون أن الضرب ركز في الغالب على منطقة الرأس بشكل أفضى أحياناً إلى وفاة بعض زملائهم المحتجزين.[115]

وأكد موظف سابق في سجن صيدنايا وجود هذه الممارسة من طرف سلطات السجن قائلاً:

> "جاءت الشاحنة البيضاء تحمل بداخلها ما بين 50 و60 سجيناً في العادة، وكانوا جميعاً معصوبي الأعين بالطبع، ثم يتقدم اثنان من الحراس نحو السيارة ويبدآن برميهم من الشاحنة مع تجريدهم من كل ما يحملونه من خواتم وساعات وأية مقتنيات أخرى. ويبدأ الحراس أثناء تسجيل أسماء الدفعة الجديدة من السجناء بركلهم وضربهم، حيث كان يتحتم علينا أن نثبت للقادمين الجدد أن المحتجزين ليست لهم أية حقوق داخل صيدنايا."[116]

واحتُجز "سلام" الذي كان محامياً من حلب في سجن صيدنايا ما بين عامي 2012 و2014، ووصف لنا هذه المرحلة من احتجازه قائلاً:

> "يمارس الجنود طقوس الضيافة مع كل مجموعة جديدة من المحتجزين أثناء حفلة الاستقبال، ويتم خلالها طرحنا أرضاً ويستخدموا مختلف الأدوات في الضرب من قبيل الأسلاك الكهربائية، وقد عُريت أطرافها بحيث تبرز الأسلاك النحاسية التي بداخلها، وهي مزودة بعقافات صغيرة كي تعلق بالجلد، هذا علاوة على استخدام الأسلاك الاعتيادية، والخراطيم البلاستيكية بأحجام مختلفة، والقضبان المعدنية. واستحدثوا أيضاً ما يطلقون عليه اسم "حزام الدبابة"، وهو أداة مصنوعة من إطار سيارة تم تقطيعه إلى شرائط طولية، وتحدث صوتاً مميزا يشبه فرقعة انفجار صغير. وأمضيت كامل تلك المدة معصوب العينين، وكنت أحاول أن أرى ما حولي، ولكن كل ما تشاهده هو الدم، دمك أنت وقد اختلط بدماء الآخرين. وتفقد الإحساس بعد الضربة الأولى بما يحصل حولك، وتدخل في حالة صدمة. ولكن سرعان ما يلي ذلك كله الإحساس بالألم."[117]

ويتم بعدها اقتياد المحتجزين في مجموعات يترواح عدد أفرادها ما بين 5 أشخاص و50 شخصاً إلى زنزانات صغيرة في القبو تُعرف بين الحراس والمحتجزين باسم "الانفراديات". وبمجرد وصول المحتجزين إليها، يوعز إليهم بالتجرد من ملابسهم والتكدس ضمن منطقة صغيرة للاستحمام تقع داخل الزنزانة، ويجبرون على البقاء فيها لمدة ساعات أو أيام أو طيلة مدة احتجازهم في هذه الزنزانات، والتي قد تمتد أحياناً لأيام أو شهر واحد.[118]

وأوضح حارس سابق في صيدنايا المنطق الكامن وراء هذه الممارسة قائلاً: "نضعهم في زنزانات الانفرادي كي نزرع في نفوسهم الرهبة والخوف منا منذ البداية. ولقد بدأنا هذه الممارسة بعد الثورة، إذ كنا نريد أن نجعلهم يدركون أنهم قد أصبحوا الآن سجناء، وأنهم أضحوا تحت نعالنا بعد ذلك."[119]

وعقب احتجازهم في هذه الزنزانات في القبو، يتم ترحيل السجناء في مجموعات يترواح عدد أفرادها ما بين 30 و35 شخصاً إلى زنزانات أكبر حجماً في الطوابق فوق مستوى سطح الأرض، وهي عادة ما يشير المحتجزون وسلطات السجن إليها بعبارة "غرف المجموعات". وتصدر الأوامر للمحتجزين في هذه الزنزانات بأن ينتقوا شاويشاً للزنزانة كي يضطلع بمهمة ترشيح من ينبغي تعذيبه على أيدي الحراس من بين باقي المحتجزين معه داخل الزنزانة. وإذا امتنع الشاويش عن ذلك، فعليه أن يتحمل هو نصيبه من

---

[115] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية جرت في التواريخ التالية: 13 و15 ديسمبر/ كانون الأول 2015، و25 و26 أبريل/ نيسان 2016، و15 مايو/ أيار 2016.

[116] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016.

[117] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

[118] جمعت منظمة العفو الدولية هذه المعلومات أثناء مقابلاتها مع الكثير من الأشخاص الذين كانوا محتجزين في المبنى الأحمر، بما في ذلك المقابلات التي أُجريت في التواريخ التالية: 22 و26 و27 فبراير/ شباط و21 و22 أبريل/ نيسان، و21 يوليو/ تموز 2016.

[119] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016.

التعذيب. وأوضح "جمال" قائلاً: "يُقال للشاويش أنه يتعين عليه أن ينتقي خمسة من الزنزانة ممن خالفوا أوامر منع الكلام داخل الزنزانة. وإذا لم يقدم خمسة منهم، فسوف يتعرض الشاويش نفسه للتعذيب، وقد يكون تعذيباً مفرطاً إلى درجة أنه قد يفضي إلى موته."[120] وأضاف "عمر" أيضاً: "يضع الحارس ملعقة على رأس أحدهم في الزنزانة، ويقول أنت قواد الغرفة. ونظراً لما يتعرض الشاويش له من ضرب مبرح، فكل من يتم تسميته شاويشاً للزنزانة يموت في غضون أسبوع أو اثنين، ونبحث عن آخر جديد. ويقوم الحارس بوضع الملعقة على رأس محتجز آخر ويصبح لدينا شاويشاً جديداً."[121]

وبخلاف ما تم تبيانه أعلاه بشأن الممارسات التي تقع خلال الأيام أو الأشهر الأولى لوصول المحتجزين، يتعرض المحتجزون بعدها لطائفة من ألوان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم داخل سجن صيدنايا.

التعذيب

لا يُستخدم التعذيب في صيدنايا من أجل إجبار المحتجزين على الإدلاء "باعترافاتهم" كما يحصل في فروع الأجهزة الأمنية، وإنما يُستخدم التعذيب في صيدنايا كوسيلة للعقاب والإذلال.[122] ويُعتبر الضرب المبرح والمنتظم من أكثر أشكال التعذيب شيوعاً في صيدنايا. وأخبر محتجزون منظمة العفو الدولية أن عمليات الضرب التي تعرضوا لها كانت مبرحة إلى درجة أنها قد تتسبب بإصابتهم بإعاقة أو تلف دائم أو الوفاة أحياناً. وقال "سمير"[123] الذي اعتُقل عندما كان تلميذاً مرشحاً في الكلية العسكرية بحمص: " كان الضرب مبرحاً، وأشبه ما يكون بمن يحاول أن يغرس مسماراً في صخرة مرارا وتكراراً، وكان الأمر مستحيلاً ولكنهم لم يتوقفوا، وكنت أتمنى لو أنهم بتروا ساقاي بدلا من الاستمرار في ضربهما بعد ذلك ".[124]

وأكد حارس سابق في سجن صيدنايا أن الضرب يُستخدم بصورة منهجية، وأوضح قائلاً: "اعتدنا أن ندخل مع وقت الإفطار والغداء إلى الزنزانة كي نضع الطعام، وينبغي على السجناء حينها أن يركعوا ويواجهوا الجدار. ويستلقي أربعة منهم أو خمسة على بطونهم، ويتم ضربهم على أقدامهم، وكل مكان آخر من أجسادهم."[125]

وأخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا أيضا للعنف الجنسي في صيدنايا، بما في ذلك الاغتصاب. أافاد المحتجز السابق "حسن" بما يلي: "يجبرون الناس على خلع ثيابهم، ولمس بعضهم البعض في المناطق الحساسة، ويُجبرون على اغتصاب بعضهم البعض أيضاً. ولقد تعرضت لهذا الموقف مرة واحدة فقط، ولكنني سمعت أنه يتكرر كثيراً".[126]

وأخبر عمر منظمة العفو الدولية بالآتي:

> " لا أدري ما هو المصطلح المناسب الذي يصلح لوصف ما شاهدته هناك. واعتاد الحراس أن يأمروا الجميع بخلع ملابسهم والتوجه إلى دورة المياه واحداً تلو الآخر، ثم ينتقوا أحد الشباب من ذوي البنية الجسمانية الصغيرة، أو من هم أحدث سناً من غيرهم، أو من لديهم بشرة فاتحة، ويطلبوا منه أثناء توجهنا إلى دورة المياه أن يقف ووجهه نحو الباب، وأن يغمض عينيه، ومن ثم يأمروا أحد السجناء الأكبر سناً بأن يقوم باغتصابه، ولن يعترف أحد أنه قد تعرض لذلك، ولكن تكرر هذا الأمر كثيراً، وقد يصبح الألم النفسي أحياناً أسوأ من الألم الجسدي، ولن يعود الأشخاص الذين أُجبروا على القيام إلى سابق عهدهم أبداً. وأعرف أن البعض قد توفي بعد إصابته باكتئاب جعله يمتنع عن تناول الطعام الذي كان يتوفر بكميات قليلة أصلاً. وإذا رفض السجين ضخم الجثة أمر اغتصاب السجين الآخر، فسوف يتعرض بدوره للضرب المبرح، وعندما رفض أحدهم الانصياع لمثل هذا الأمر، عبثوا بشرجه عقاباً له. "[127]

---

[120]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016.

[121]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016.

[122]انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 49.

[123]تم حجب اسمه الحقيقي.

[124]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز "سمير" في صيدنايا من 2012 غلى 2014.

[125]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 17 مايو/ ايار 2016.

[126]مقابلة مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016.

[127]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

الحرمان من الحصول على الماء والطعام

يُحرم المحتجزون طيلة فترة احتجازهم في صيدنايا من الحصول على الطعام الكافي، ما يؤدي إلى إصابتهم بسوء التغذية، والجوع، ويجعلهم عرضة للإصابة بأمراض خطيرة من قبيل السل. وأبلغ ثلاثة محتجزون منظمة العفو الدولية أنهم فقدوا نصف وزنهم أو أكثر أثناء فترة احتجازهم في صيدنايا.

ووصف "حسن" محنته في صيدنايا قائلاً:

> "شرعوا بقتلنا في يناير/ كانون الثاني 2013، وبدأنا نخسر المزيد والمزيد من الوزن، واضطُررت لشق خرقة من قميصي كي أثبت الحزام الذي أصبح رخوا على خصري بعد أن أصبح جسمي هزيلاً. وأصبحت قمصاننا كبيرة المقاس بحيث أصبحنا نشبه الأطفال الذين يرتدون ثياب آبائهم. وكانت اشكالنا تتغير أمام أعيننا، وبدأت نتوءات العظام تبرز من تحت الجلد، وكان بوسعك أن ترى عظم الترقوة وعظام الكتفين بارزة بسهولة. ولقد تحولنا إلى أناس جدد، أناسٌ يعانون الجوع."[128]

وأضاف "جمال" قائلاً:

> "إن الذي شاهدته في مضايا (التي حوصر سكانها منذ يونيو/ حزيران 2015) لا يُقارن البتة بما يحصل داخل سجن صيدنايا. ولقد خرجت من السجن أزن 50 كغ فقط (بعد أن كان 90 كغ لحظة اعتقالي). وكنا جميعا نعاني من الأمراض الجلدية، والجوع، وأُصبنا جميعاً بفقر الدم. وأصبنا أيضاً بالإسهال، بل بأسوء أنواع الإسهال التي رأيتها. وأذكر أننا كنا مستلقين على أرض الغرفة ذات يوم نحلق في سقفها، وسقطت قطعة من قصارة السقف، فهرع أحد زملائنا في الزنزانة إلى تلك القطعة، وبدأ يأكلها معتقداً أنها كانت قطعة خبز. وكان ذلك الشخص من أرقى الناس المتعلمين في دمشق، وكان يملك الكثير من المال، ولم يعاني في حياته قبل ذلك، ولكن كان مصيره على هذا النحو في صيدنايا.[129]

ويعمل "كريم"[130] معالجاً طبيعياً، وهو من دمشق، وأوضح لنا كيف دفعه الجوع هو وأصدقائه إلى تناول الطعام الذي كان يُجلب إليهم بصرف النظر عن شكله، وقال:

> "تجد على أرضية الزنزانة قشور الجلد المتساقطة من البثور والصديد الناجمة عن الجرب، والشعر المتساقط من أجسامنا، والدماء الناجمة عن القمل. وكل ما تريده من قذارة تجده على أرضية الزنزانة، ولكن تلك الأرضية هي التي ينسكب الطعام عليها أيضاً. ونُجبر على أن نوجه وجهنا شطر الجدران عندما يأتي موعد إدخال الطعام، ونسمع صوت الطاسة وهي تُدفع داخل الغرفة، وتنقلب لينسكب ما فيها من بندورة وكوسا وبرغل وبيض على أرضية الزنزانة. وفي اليوم الأول ترفض أن تتناول غير الخبز، وفي اليوم الثاني والثالث تلح عليك الحاجة لتناول الطعام من أجل البقاء على قيد الحياة، فأنت بحاجة للبروتين الموجود في البيض، والكربوهيدرات من البرغل، وأنت بحاجة لجميع المغذيات المتوفرة كي تبقى على قيد الحياة. وعليه، فسوف تتناول ذلك الطعام في نهاية المطاف، ونجلب الممسحة من مكان الاستحمام ونقوم بتجميع الطعام المسكوب على الأرض ونجعله على شكل كومة ونتناوله."[131]

---

[128]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016.

[129]مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 و27 فبراير/ شباط 2016.

[130]تم حجب اسمه الحقيقي.

[131]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 2016. وأمضى "كريم " خمسة أشهر محتجزا في سجن صيدنايا عام 2014.

صور لمحتجزي صيدنايا قبل الاحتجاز وبعده



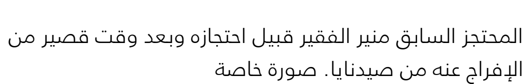

المحتجز السابق عمر الشغري قبيل اعتقاله بقليل، ومن ثم بعد الإفراج عنه من صيدنايا. صورة خاصة.



المحتجز السابق أنس حميدو قبل يوم اعتقاله وبعد الإفراج عنه من صيدنايا. صورة خاصة



المحتجز السابق منير الفقير قبيل احتجازه وبعد وقت قصير من الإفراج عنه من صيدنايا. صورة خاصة



يتعرض المحتجزون في صيدنايا بشكل منتظم لفترات مطولة من الحرمان من الحصول على الماء. ووصف عمر هذه التجربة قائلاً:

"ثم انقطع الماء، وكان العطش يفوق الوصف، وكنا نقوم في فصل الصيف بسكب دلو من الماء المخلوط بمواد التنظيف على أرضية الزنزانة أملاً في التخلص من الروائح الكريهة. وصرنا بعد قطع ماء الشرب ننتظر بجانب الكوة الصغيرة في باب الزنزانة التي كانت تُستخدم عادة لصب ماء التنظيف من خلالها محاولين أن نشربها. وكنا نلعق قطرات الماء التي تتكاثف على الجدران والسقوف. وبدأ البعض يشرب بوله بعد مرور اليوم التاسع بلا ماء. هل يمكنك أن تتخيل ذلك؟ هل يمكنك أن تتخيل كم ينبغي أن يكون المرء عطشاناً وكسيراً كي يُقدم على أمر من هذا القبيل؟"[132]

وأضاف "حسام" قائلاً:

"كانت أكثر العقوبات الشائعة هي أن تقوم السلطات بقطع الماء عنا. وقد نمضي خمسة أيام كاملة بلا ماء للشرب أو للتنظيف أو لاستعماله في دورة المياه. وقد تتوفر كميات كبيرة من الطعام أحياناً، ولكنهم يقومون بقطع الماء، ما يعني أنه لا يمكننا أن نستخدم دورة المياه. وبعبارة أخرى، كانوا يردون إجبارنا على تناول الطعام ومن ثم يصعب علينا التخلص مما نخرجه، ولكن لا بد من ذلك، ما يتسبب برائحة مروعة. وكنا نلجأ أحيانا إلى رمي الطعام من فتحة التهوية كي لا نُجبر على التواجد بين الفضلات التي تفرزها أجسامنا".[133]

عدم توفير المأوى الملائم وخدمات النظافة

تحرص سلطات سجن صيدنايا بشكل منتظم على تعريض المحتجزين لدرجات حرارة شديدة البرودة، وخصوصاً أثناء أشهر فصل الشتاء. وتحدث "عدنان" عن هذه التجربة قائلاً:

"كان بحوزتنا ملابس وبطانيات خلال أول فصل شتاء قضيناه في السجن. وثم هطلت الثلوج في فصل الشتاء التالي، وقامت سلطات السجن بفتح جميع النوافذ والأبواب الخارجية، وصادروا ملابسنا وبطانياتنا، وأجبرونا على أن نبقى بثيابنا الداخلية فقط. وعندما أحضروا الطعام، قاموا برش الماء علينا... وتوفي 19 شخصاً في عنبرنا بسبب البرد خلال فصل الشتاء ذاك، وتوفي أربعة اشخاص في زنزانتنا."[134]

ويُحرم المحتجزون أيضاً من الاستحمام والنظافة الشخصية اللازمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض والعدوى من قبيل الجرب. وكما أوضح "سمير" قائلاً: "أُصبنا جميعاً بالجرب والقمل والإسهال. ولم يعد بمقدور الواحد منا أن يلمس جسده كي لا يتسبب بعدوى لنفسه."[135] ووصف الناشط الحقوقي دياب تجربته قائلاً: "كان الجرب أكبر مشكلاتنا، وغطت التقرحات الحمراء أجسادنا... وإذا أصابت التقرحات منطقة الإليتين، فلن يكون بمقدورك حتى أن تجلس. وكانت البثور تغطي أجسادنا ثم تنفجر تاركةً ثقوباً لا يمكنك التخلص منها. واستغرقني الأمر سنتين بعد إخلاء سبيلي كي اتخلص من تلك الثقوب".[136]

وأما "أنس"، وهو مزارع من شمال سوريا، فوصف أشكال العدوى والالتهابات التي تعرض لها هو وزملاؤه في الزنزانة قائلاً:

"كانت تنبعث رائحة كريهة جداً من المرحاض. ولكنها كانت مع ذلك أقل سوء من الرائحة التي انبعثت من الأشخاص المصابين بالجرب. وتعرض زميلي للضرب على أصابع قدميه، مما ألحق به بعض الجروح التي أصابت أصابع قدميه وساقه بالالتهابات. وتحولت جراحه إلى اللون الأسود، وأُصيب بالغرغرينا، وكان بإمكان جميع المتواجدين في الرواق أن يشموا الرائحة، ولم يعد الحراس يدخلوا زنزانتنا بسبب الرائحة، بل وحتى الطبيب لم يتمكن من إلقاء نظرة على إصاباته، وقال إنه لا بد من بتر ساقيه... وتوفي بتاريخ 17 أبريل/ نيسان 2014 أمام ناظري."[137]

---

[132] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

[133] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[134] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[135] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016.

[136] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز دياب في صيدنايا من 2006 إلى 2011.

[137] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز أنس في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

وأورد محتجزون سابقون أن ظروف احتجازهم كانت تفتقر للنظافة بحيث اضطر الحراس والأطباء أحيانا إلى ارتداء ملابس واقية أو كمامات. وقال عدنان: "اعتاد الحراس أن يضعوا كمامات طبية لتغطية أفواههم وكي لا يُصابوا بالأمراض المنتشرة."[138] وأكد حارس سابق في صيدنايا الأمر قائلاً: "ارتدى الحراس كمامات طبية كي لا تنتقل عدوى المرض إليهم. فقد يُصاب المرء بأمراض مروعة ينقلها السجناء".[139]

الحرمان من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية

يُحرم المحتجزون في صيدنايا من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية بشكل روتيني، وغالبا ما يتعرضون للتعذيب عقاباً لهم على المطالبة بالحصول على الأدوية أو الرعاية. وأوضح "جمال" قائلاً:

> "لم تتوفر أية رعاية صحية أو علاج طبي. وعندما يأتي الأطباء، يقومون بتعذيب المحتجزين بدلاً من مساعدتهم. وإذا اشتكى المريض من الألم، فسوف يقومون بضربه بوحشية أكبر. وبعدما أدركنا ذلك، توقفنا عن إخبار الأطباء عن مكان الألم لأننا كنا نعرف أنهم سوف يقومون بضربنا على مكان الألم تحديداً."[140]

وأضاف عمر قائلاً: "اعتاد أحد الأطباء في صيدنايا أن يأتي الساعة 8 من صبيحة كل يوم، ولكن كان تواجده دون طائل. وكان الحارس يحذر شاويش الزنزانة كل يوم قبل أن يصل الطبيب بأن كل من يبلغ عن وجود شخص مريض في الزنزانة، فسوف يغادرها جثة هامدة. وعليه، فلم يجب أحد على سؤال الطبيب عندما كان يأتي ويطرح الأسئلة."[141]

قواعد السجن المعمول بها في صيدنايا

لسجن صيدنايا قواعده الخاصة في العمل، علاوة على ألوان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة الموصوفة أعلاه، ويُعد الكثير من هذه القواعد فريد من نوعه، ويختلف عما هو معروف في مراكز الحجز التي تديرها أجهزة الأمن. وعلى سبيل المثال، يُجبر المحتجزون على التزام الصمت في جميع الأوقات، وفق ما أفاد به موظفون وحراس ومحتجزون سابقون في السجن، حيث يُحظر على المحتجزين الكلام أو التهامس فيما بينهم. ووصف المحتجز السابق "حسن" المناخ الذي تخلقه هذه القواعد قائلاً: "يسود الصمت المطبق داخل السجن، حيث هناك غياب تام لجميع الأصوات. ويمكنك سماع رنين الإبرة لو ألقيتها أرضاً... إنه نوع من الصمت الذي لا يمكنك أن تستوعبه."[142]

وأوضح "سمير" أن القاعدة تسري حتى في أثناء التعذيب، وأضاف قائلاً:

> "أخبرنا الحراس أنه يُحظر علينا أن نصدر أي صوت، وحتى الأنين من شدة الألم ممنوع علينا. وإذا كنت شجاعاً، فقد تجازف بهمسة أنين تستجلب عليك المزيد من الضرب. وكان أحد السجناء يتوسل قائلاً (مشان الله) فهاجمه اثنان من الحراس، واقتاداه إلى الخارج وانهالا عليه ضربا بالتناوب. وكان بمثابة مثال كي يظهرا لنا كيف سيتم التعامل معنا إذا تجرأنا وتفوهنا بأية كلمة أو اصدرنا صوتا."[143]

وأضاف "وائل"[144] الذي كان يملك مصنعاً في دمشق قائلاً: "كان من المستحيل بادئ الأمر عدم الصراخ جراء الضرب. وإذا لم تصرخ أو تنادي بعالي الصوت، فسوف تتوجه كل الطاقة السلبية الناجمة عن الضربة إلى داخل جسمك. وأنت تصرخ كي تطلع العالم على ألمك."[145]

---

[138] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[139] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016.

[140] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016. ولمزيد من التفاصيل حول حرمان المحتجزين من الحصول على الرعاية الطبية والتعذيب الذي يقوم به العاملون في مجال العراية الصحية في مراكز الحجز والمستشفيات التي تديرها الحكومة، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 39.

[141] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

[142] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[143] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[144] تم حجب اسمه الحقيقي.

[145] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز "وائل" في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

ويُؤمر المحتجزون باتخاذ وضعية معينة كلما مر الحراس أو دخلوا الزنزانات. وأوضح أحمد قائلاً: "عندما يأتي الحراس يتوجب علينا أن نجثو على ركبنا ونواجه الجدار ونغطي أعيننا بأكف أيادينا." [146] ووصف "كريم" تجربته مع هذه القاعدة قائلاً:

"أُصبت بالإسهال ذات مرة، ولم أعد قادراً على تحمل الأمر نظراً لسوء حالتي، وهُرع الجميع باتجاه الجدار. فرفعت سروالي وركضت باتجاه الجدار ووضعت يداي على عيني، وكنت ارتعد فسالني الحارس لماذا ارتعد فقلت له أنني كنت أستخدم دورة المياه، فركلني وقال إن هذه آخر مرة تستخدم المرحاض فيها. وانهالت عليّ اللكمات والركلات من جميع الجهات، وتوقفت عن التنفس، وسقطت ارضاً، إذ لم تكن لدي عضلات كي أقوى على حماية نفسي، وكنت مجرد جلد على عظم. واعتقدت حينها أن نهايتي قد دنت."[147]

وأخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أنه كان محظوراً عليهم أيضاً أن ينظروا إلى الحراس، وأن مجرد اختلاس نظرة إلى وجه الحارس تكون عقوبتها الموت، وأنه لا يجوز الاقتراب من الطعام إلا بأمر الحراس، وأنه لا يجوز استخدام البطانيات إلا ليلاً، وبصرف النظر عن مدى برودة الجو في الزنزانة.[148]

وأكد حارس سابق تطبيق الكثير من هذه الممارسات والقواعد في صيدنايا قائلاً:

"لا نعطيهم الدواء أبداً. ويحصلون على القليل القليل من الطعام يومياً، وقد تكون حصة أحدهم في بعض الأحيان حبة زيتون واحدة فقط ... ويتعرضون للضرب بشكل يومي، وكنا نستخدم إطار الجرار الزراعي الكبير، ونقطعه ونحوله إلى أداة للضرب، ولم يُسمح للمحتجزين بأن يتفوهوا بكلمة أبداً، أو يصدروا أي صوت. وحتى الصلاة كانت ممنوعة ... واعتاد الحراس المرور على الزنزانات واحدة تلو الأخرى، ويفتحون أبوابها ويدخلونها حيث يجب حينها على الجميع أن يواجه الجدار. ونسألهم عمن يحتاج للذهاب إلى المشفى، وطبعاً لا يجرؤ معظمهم على مثل هذا الطلب لأنهم يعرفون أن المزيد من الضرب سوف يكون بانتظارهم. وصدرت لنا الأوامر من أحد الضباط الكبار في صيدنايا قائلاً: أظهروا لهم أنكم أنتم الحراس. ثم كان يأتي المساعد قائلاً إنه ينبغي علينا أن نقوم بالمزيد، منوهاً أنه لا مشكلة حتى لو أدى ما نفعله إلى وفاة أحدهم."[149]

وأخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أن المعاملة التي لاقوها، وما رافقها من دوامة الموت الناجمة عنها، قد خلقت جواً من الخوف المهلك. وأفاد "أنس" أن " المحتجزين كانوا خائفين على الدوام، وأن أفضل أوقاتنا في السجن كان وقت النوم، حيث لا يشعر المرء بالخوف وهو نائم على الأقل".[150] وأضاف "نادر"[151] من دمشق، والذي سبق له العمل كرجل أعمال، قائلاً: "عندما كانوا يفتحون الباب، كانت تصيبنا الصدمة. ويتبول المرء على نفسه خوفاً، إذ لا تعلم من سوف يقع عليه الاختيار كي يموت ذلك اليوم".[152]

4 . 3 . 3 إجراءات التعامل مع الوفيات

ثمة إجراءات أخرى معيارية معتمدة إلى جانب القواعد والأنظمة التي تحكم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية في صيدنايا، وتتناول تلك الإجراءات مسألة الوفيات الناجمة عن هذا النوع من المعاملة. وأفاد محتجزون سابقون أن الوفيات حصلت داخل الزنزانات أو العنابر بشكل أسبوعي، بل وبشكل يومي أحياناً.

جمع الجثث من الزنزانات

أفاد موظفون وحراس ومحتجزون سابقون في صيدنايا أنه يُوعز إلى المحتجزين، في حالة وفاة أحد زملائهم في الزنزانة، أن يلفوا جثته في بطانية ويسلموها للحراس. وعادة ما يتم استلام الجثة صباحاً عندما يأتي الحراس للزنزانات مستفسرين عن وجود أية "جيف" اليوم. وأكد موظف سابق في صيدنايا هذه الإجراءات قائلاً: "يقومون كل يوم بأخذ الجثث من الزنزنات، ويتم ذلك حوالي

[146] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[147] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016.

[148] لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير "إنه يحطم إنسانيك" ص. 54.

[149] مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 و17 مايو/ أيار 2016.

[150] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 فبراير/ شباط 2016.

[151] تم حجب اسمه الحقيقي.

[152] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 يوليو/ تموز 2016.

الساعة 9 أو 10 صباحاً. وإذا توفي أحدهم بعد تلك الساعة، فسوف تظل جثته في الزنزانة حتى صباح اليوم التالي... ثم توضع الجثة عند الباب، ويقوم الحرس بأخذها من هناك."[153]

وأوضح المحتجز السابق "كريم" الإجراءات قائلاً:

"كان يتوفى شخص واحد يومياً في زنزانتنا خلال تلك الفترة (أي من فبراير/ شباط إلى يونيو/ حزيران 2014). وكنا نضع الجثة ملفوفة ببطانية عند الباب، ويأتي الحارس صباحاً، ويتعين على شاويش الزنزانة أن يقول (جاهزين سيدي). ويسأل الحارس دوما: هل لديكم جيفة؟ فيرد الشاويش بعبارة جاهزين سيدي فقط، ثم يأخذ الحارس الجثة."[154]

وأضاف "نادر" قائلاً:

"يأتي الحارس صباحاً إلى العنبر ويسأل عن وجود جيف. ودوما ما تكون هناك وفاتان أو ثلاث وفيات في عنبرنا، وأذكر أن الحارس كان يسأل عن عددها دوماً، ويصرخ قائلاً: غرفة رقم واحد: كم جيفة؟ غرفة رقم اثنان: كم جيفة؟ وهكذا دواليك. وحدث أن لم يمت أحد (في عنبرنا) لمدة ثلاثة أيام متتالية، فجاء الحراس ودخلوا غرف العنبر واحدة واحدة وانهالوا علينا ضرباً، على الرؤوس والصدور والرقاب. وتوفي 13 شخصاً من عنبرنا ذلك اليوم."[155]

نقل الجثث إلى مشفى تشرين

تُنقل جثث المحتجزين المتوفين إلى مشفى تشرين العسكري عقب جمعها من الزنزانات، وتُستخدم شاحنات بيضاء اللون تُعرف باسم "برادات اللحوم" في هذه العملية. وغالباً ما يتم نقل الجثث في نفس المركبات التي تقل سجناء تم ترحيلهم من المبنى الأحمر أو الأبيض في صيدنايا إلى مشفى تشرين أو المحاكم الكائنة في دمشق.

ووصف المحتجز السابق "محمد" تجربته مع هذا الأمر قائلاً: "توجهنا ذات مرة إلى المحكمة رفقة الجثث في الشاحنة. وحتى الجثث لم تسلم من الضرب أثناء وضعها في الشاحنة. وكانت أصفاد أحد الزملاء مكسورة فتمكن من ترتيب الجثث في صفوف، وهذا ما أمكننا القيام به على أقل تقدير."[156] وأضاف "خالد" قائلاً: "مررنا في طريقنا إلى المحكمة بمشفى تشرين، وشاهدت أكواماً من الجثث هناك، أي في الباحة الخلفية للمشفى. وأوصلنا الجثث التي كانت معنا في الشاحنة في تلك الباحة، وأخبر الشخص في المشفى سائقنا قائلاً: يمكنك الآن تنزيل البضاعة، أي الجثث التي في الشاحنة."[157]

وأوضح موظف سابق في صيدنايا إجراءات جمع جثث المحتجزين من الزنزانات قائلاً:

"كانوا يضعون الجثث في المضلع سداسي الشكل (وسط المبنى الأحمر) داخل غرفة صغيرة أمام العنبر (ج) ولم تتجاوز أبعادها أكثر من 2.5 x 3 م، ثم توضع في شاحنة بعد نقلها من الغرفة. وعادة ما كانت الجثث توضع في شاحنة مخصصة لها، ولكن قد يتصادف وجود محتجزين يتم ترحيلهم إلى محاكمة فتوضع الجثث معهم. ويتم تعصيب أعين السجناء، ولا يهم بالتالي إذا ما نُقلت الجثث في نفس الشاحنة مع الأحياء أم لا. وقد يضعوا الجثث في المقعد الخلفي دون أن يعلم المحتجزون بذلك (كونهم معصوبي الأعين)".[158]

تسجيل واقعة الوفاة في مشفى تشرين

وأخبر ثلاثة أطباء سابقون، في مشفى تشرين، منظمة العفو الدولية أنهم بدأوا بشكل منتظم اعتباراً من 2011، استلام جثث المحتجزين الذين يموتون في صيدنايا، وأضافوا أنهم كانوا يستلمون جثث المحتجزين الذين ماتوا لدى فروع الأجهزة الأمنية، ونوهوا بأن جميع الجثث الواردة تم التعامل معها على النحو الوارد تالياً:

يقوم الطبيب بمجرد وصول الجثة بتحرير تقرير طبي يوضح سبب الوفاة، ويتضمن الرقم الوطني للمتوفى، والفرع الذي كان محتجزاً فيه، وهي معلومة تكون مكتوبة عادة بقلم حبر على ذراع المحتجز المتوفى وجبهة رأسه. ويتم بعدها إرسال التقرير إلى قسم

---

[153] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ ايار 2016.

[154] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016.

[155] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016.

[156] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ ايار 2016.

[157] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016.

[158] مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ ايار، و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

البحث الجنائي في مشفى تشرين، حيث يتم تصوير الجثة من طرف أفراد من الشرطة العسكرية، وتصدر شهادة وفاة بناء على ما ورد في تقرير الطبيب.[159]

ووفق ما أفاد به موظفون سابقون في صيدنايا، وأطباء سبق لهم العمل في مشفى تشرين، تقتصر هذه التقارير الطبية وشهادات الوفاة على إدراج سببين فقط من أسباب الوفاة، وهما: توقف القلب، أو الجهاز التنفسي.[160] وأكد موظف سابق في صيدنايا وجود هذه الممارسة بقوله ما يلي: "يتم إصدار شهادة الوفاة إذا توفي الشخص جراء التعذيب أو الظروف السيئة. وذلك للتغطية على السبب الحقيقي للوفاة. وهم أذكياء في ذلك، لأن السببين الواردين في شهادة الوفاة صحيحان من الناحية الفنية، حيث لا بد وأن تتوقف عن التنفس أو يتوقف قلبك عن العمل في نهاية المطاف. وهذا صحيح بالنسبة لكل من يموت في هذا العالم."[161]

وقال "يمان"[162] الطبيب السابق في مشفى تشرين:

> "كان يصلنا عدد كبير من الجثث القادمة من صيدنايا... وكان يتوجب علينا أن نكتب تقريراً لكل واحدة منها. ولا يُسمح لنا بأن نكتب إلا أحد السببين التاليين: توقف القلب، أو توقف الجهاز التنفسي. وقال الضابط من الأجهزة الأمنية أنه لا يمكننا كتابة غير هذين السببين... ولكن كان سبب الوفاة التعرض لقدر كبير من التعذيب، أو عدم توفر الطعام، أو غياب الرعاية الصحية، وتوفي أشخاص كثر جراء إصابتهم بالعدوى والالتهابات، حيث يدخل الجسم في حالة صدمة نظراً لعدم توفر المضادات الحيوية لهم، وهذا ما يحدث في الحالات الطبيعية عندما لا تكون الرعاية الطبية متوفرة."[163]

ووردت إفادة مشابهة على لسان "أطلس"[164] الذي عمل طبيباً في مشفى تشرين، وقال فيها:

> "كانوا يرسلون لنا جثثا من جميع السجون، بما في ذلك صيدنايا، وكان يتوجب عليّ أن أفحصها كي أتأكد من وفاة أصحابها. وأقوم بكتابة التقرير، وأذكر فيه اسم الشخص ورقمه الوطني وسبب الوفاة على أنه نوبة قلبية مفاجئة، على سبيل المثال، ونرفع التقرير إلى وحدة البحث الجنائي التي تعد شهادة وفاة بناء على تقريرنا. وهم يملون علينا القيام بذلك لأنهم ليسوا حمقى، وإنما يريدون أن تبدو أمورهم على ما يرام في أعين المجتمع الدولي. وعليه فيطلبون إعداد وثائق تثبت توقف القلب أو الجهاز التنفسي عن العمل، ويجبروننا نحن على التوقيع على التقرير الطبي أو ختمه. وتوفي آلاف الأشخاص في السجون، وصدرت لهم شهادات وفاة تفيد بأن سبب الوفاة هو توقف القلب أو الجهاز التنفسي عن العمل. ولكن يصعب الجزم بالسبب الحقيقي للوفاة نظراً لتضرر الكثير من الجثث. وكان يظهر عليها في البداية آثار الصعق بالكهرباء والحرق والضرب. وكانت أذرع الكثير من الجثث وأقدامها مكسورة، ثم بدأنا نستلم أعداداً هائلة من الوفيات الناجمة عن الإسهال والأمراض الجلدية. ولقد مات هؤلاء من السل والجرب أيضاً."[165]

ووفق ما أفاد به طبيب آخر عمل في مشفى تشرين، ويدعى "علاء"، فلم يتم التقيد على الدوام بهذه الإجراءات البدائية. وأضاف قائلاً: "كانوا يحضرون لنا جثث السجناء أحيانا دون أن يسمحوا لنا بإجراء فحص فعلي كي نتأكد من وفاة أصحابها فعلاً. وكنا نكتفي بإلقاء نظرة في الشاحنة كي نرى إذا كان هناك أحد على قيد الحياة. واعتادوا تكديس الجثث فوق بعضها، وكنا ننخزها نخزاً، وإذا لم يصدر صاحبها صوتا فنجزم بأنه كان ميتا. وإذا أصدر صوتاً فهو على قيد الحياة."[166]

وأضاف الطبيب "أطلس" قائلاً: "استخدموا مركبات النقل المتوسطة والشاحنات وجميع أنواع السيارات لجلب جثث المحتجزين الموتى. وثمة الكثير من مطبات تخفيف السرعة على الطريق من أحد مداخل المشفى، واعتادت الشاحنات أن تأتي مكدسة بالجثث،

---

[159] وعليه، فمن المحتمل أن يكون المحتجزون الذين قضوا نحبهم جراء التعذيب وسوء المعاملة في صيدنايا مدرجين ضمن الصور التي جرى تهريبها خارج سوريا لاحقاً بواسطة "قيصر". انظر القسم 3.1 من التقرير الحالي للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الصور.

[160] ورد نقاش لهذه الأساليب في تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "إنه يحطم إنسانيتك"، وتم التوصل إلى نتائج مشابهة من لدن منظمة هيومان رايتس ووتش. انظر تقرير هيومان رايتس ووتش "لو تكلم الموتى" ص. 82.

[161] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[162] تم حجب اسمه الحقيقي.

[163] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[164] تم حجب اسمه الحقيقي.

[165] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[166] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

ويسقط بعضها مع كل مرة تمر فيها الشاحنة فوق المطب. وبدا الأمر وكأن الشاحنات كانت تنقل اللحوم، وجلبوا الجثث كما لوكانت حيوانات أو خراف نافقة."[167]

نقل الجثث إلى القبور الجماعية

تُرسل الجثث بعد تسجيل واقعة الوفاة في مشفى تشرين إلى المشرحة، قبل أن يتم لاحقاً نقلها إلى قبور جماعية داخل سوريا. وورد أعلاه تفصيل لمواقع تلك المقابر الجماعية في الفصل 4. 2 . 2.

وأفاد الأطباء السابقون، الذين تحدثت منظمة العفو الدولية معهم، أنه لا يتم أبداً إعلام عائلات المحتجزين الموتى بوفاة ذويهم. ولكن حصل أحيانا، وبشكل استثنائي، أن زودت السلطات عائلة السجين المتوفى بشهادة وفاته. وأوضح موظف سابق في صيدنايا قائلاً: "لا يتم إعطاء شهادة الوفاة لأي عائلة، وإنما للبعض منها فقط. والأمر اعتباطي، وكانوا يعطون الشهادة في البداية أكثر من الآن."[168] وأشار موظفون سابقون في صيدنايا وأطباء في تشرين إلى أن السياسة المعتمدة قضت بعدم تسليم عائلات المتوفين شهادات الوفاة بالنسبة للمحتجزين الذين قضوا جراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في صيدنايا.[169]

وتم تزويد منظمة العفو الدولية بنسخ من ثمان شهادات وفاة حصلت عائلات المتوفين عليها. وتدرج كل واحدة منها سبب الوفاة على أنه توقف القلب أو الجهاز التنفسي عن العمل. ولم تستلم أية عائلة من هذه العائلات رفات ذويها.


شهادة وفاة

شهادة وفاة أحد محتجزي صيدنايا. ويرد سبب الوفاة في الشهادة على أنه توقُّف في القلب والتنفس. صورة خاصة.

4.3.4 الوفيات الموثقة

تشير بحوث منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في سوريا، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، إلى أن عشرات الآلاف من المحتجزين قد ماتوا في سجن صيدنايا، وغيره من مراكز الحجر التي تديرها الحكومة السورية، جراء سياسات الإبادة المتبعة فيها على النحو الذي ورد وصفه أعلاه. ونظراً لامتناع السلطات السورية عن الإفصاح عن معلومات متعلقة بأسماء وأماكن تواجد الأفراد الموجودين لديها، أو الكشف عن أسماء المتوفين في المراكز التي تديرها، فيستحيل الجزم بالعدد الدقيق للوفيات في صيدنايا. ولكن تحققت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" من قائمة تضم

[167] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[168] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 18 يوليو/تموز 2016.

[169] اكتشفت منظمة العفو الدولية أن هذه الممارسات متسقة أيضا على صعيد التعامل مع المحتجزين الذين يموتون في مراكز الحجر الأخرى التي تديرها الحكومة. انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 62.

أسماء 375 شخصاً، وأطلعت منظمة العفو الدولية عليها، وهي أسماء تعود لأشخاص ماتوا في صيدنايا جراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2011، واكتوبر/ تشرين الأول 2016. واتضح أن 317 شخصاً من بين هؤلاء كانوا مدنيين وقت القبض عليهم، و39 شخصاً كانون من مرتبات الجيش السوري، فيما انتمى 19 فرداً من بينهم للجماعات المسلحة من غير الدولة.[170] واستلمت المنظمة أثناء إعداد التقرير الحالي قائمة بأسماء 36 شخصاً قضوا نحبهم في صيدنايا جراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحصلت المنظمة على هذه الأسماء عن طريق محتجزين سابقين شهدوا وقوع وفيات بين زملائهم في نفس الزنزانات.[171]

[170] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

[171] تتوفر هذه الأسماء بحوزة منظمة العفو الدولية.

5. تطبيق القانون الدولي

تشكل الأفعال الموثقة في التقرير الحالي، والتي ارتكبتها الحكومة السورية بحق المحتجزين لديها، انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

تشير نتائج التقرير الحالي إلى أن الحكومة السورية قد ارتكبت انتهاكات متعددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينطبق هذا القانون، بما في ذلك ما يشمله من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في أوقات السلم وأثناء النزاعات المسلحة أيضاً، ويُعتبر ملزماً من الناحية القانونية للدول، وقواتها المسلحة، وغير ذلك من وكلائها. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الانتصاف، ولا سيما الحق في إرساء العدل، وتبيان الحقيقة، وجبر الضرر. وتُعد سوريا إحدى الدول الأطراف في بعض المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"اتفاقية حقوق الطفل"، وتُعد بالتالي ملزمة بمراعاة الواجبات الناشئة بموجب هذه المعاهدات الدولية، وغيرها المتعلقة بالقانون الدولي العرفي. ولقد أكدت "محكمة العدل الدولية"، و"لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان"، على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النزاعات المسلحة، وفي أوقات السلم أيضاً. وتبرز من الحقوق المتعلقة بوجه خاص بهذا التقرير الواجبات الدولية المترتبة على سوريا بشأن الحق في الصحة،[172] والحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والحق في الحرية والأمن الشخصي، وحظر الاختفاء القسري.[173]

القانون الإنساني الدولي

تشير نتائج هذا التقرير إلى أن الحكومة السورية قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أيضاً. وينطبق هذا القانون في حالات النزاعات المسلحة فقط، ويوفر ضمانات أساسية للمدنيين والمقاتلين أو المحاربين الذين يقعون في الأسر، أو يتم تجريدهم بطريقة أو بأخرى من القدرة على القتال (أي يصبحون خارج نطاق القتال). وتنص المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، والقانون الإنساني الدولي العرفي على القواعد التالية: يُحظر القتل العمد (للمحتجزين على سبيل المثال)، ويُشترط أن تتم معاملتهم بشكل إنساني، ويُحظر التمييز في تطبيق الحماية المتوفرة من خلال القانون الإنساني الدولي، ويُحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على كرامة الشخص، وخصوصاً المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، ويُحظر الاختفاء القسري، وأخذ الرهائن، والاحتجاز التعسفي. ولا تجوز إدانة أحد أو إصدار الحكم عليه إلا في سياق محاكمة عادلة توفر جميع الضمانات القضائية الجوهرية. ويشكل الكثير من هذه الأفعال أو جميعها جرائم حرب، وذلك بالاعتماد على القاعدة المطبقة بشأنها.[174]

---

[172] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

[173] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 6، و7، و9، و10، و14.

[174] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 156، ص. 590-603.

القانون الجنائي الدولي

تعرف المادة 8 من "نظام روما الأساسي" جرائم الحرب أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية على أنها تشمل أيضاً مخالفة أحكام المادة 3 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف الأربع" (أي الأفعال المرتكبة ضد الأشخاص الذين لا يقومون بدور نشط في الأعمال العدائية، بما في ذلك ممارسة العنف على حياة الفرد وشخصه، وخصوصاً جرائم القتل العمد بأنواعها، وتشويه الأعضاء البشرية، والمعاملة القاسية والتعذيب).

وينبغي كما أظهر التقرير الحالي أن يتم التحقيق في ارتكاب قوات الحكومة لجرائم حرب في سجن صيدنايا العسكري. وتتضمن هذه الجرائم الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب والمعاملة القاسية، والقتل العمد، والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي من بين جملة جرائم أخرى.

ووفق ما يرد في المادة 7 من "نظام روما الأساسي" الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، قد تصل بعض الأفعال إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، إذا كانت موجهة نحو السكان المدنيين، ضمن سياق هجوم ممنهج وعلى نطاق واسع، وجاء عملاً بسياسة الدولة أو المنظمة. وتشكل بعض الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية، ويوثقها التقرير الحالي، جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل العمد والتعذيب والاختفاء القسري والإبادة.

ويشكل التعذيب والاختفاء القسري جريميتين قائمتين في حد ذاتهما يعاقب عليهما بموجب أحكام القانون الدولي بصرف النظر عن ارتكابهما ضمن سياق هجوم ممنهج واسع النطاق يستهدف السكان المدنيين أم لا (كجرائم ضد الإنسانية)، أو إذا كانتا تشكلان جريمتي حرب.[175]

ويترتب على جميع الدول واجب التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وملاحقة مرتكبيها في حال توفر أدلة يجوز الاسترشاد بها، والتحقيق أيضاً في غير ذلك من الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها، مثل التعذيب والاختفاء القسري، بما في ذلك من خلال ممارسة مبدأ الولاية القضائية العالمية، وتطبيق غير ذلك من التشريعات المحلية النافذة بخصوص هذه الجرائم.

وتجوز ملاحقة الأفراد مدنيين كانوا أم عسكريين على مسؤوليتهم الجنائية الفردية عن انتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي. وقد يُعتبر القادة مسؤولين عن الجرائم المخالفة للقانون الدولي بموجب عدة أنماط من المسؤولية القانونية، ولا سيما من خلال قيامهم بارتكاب الجريم، أو التخطيط لها، أو إعطاء الأوامر بتنفيذها، أو المساعدة والتحريض عليها، ووفق هرم تسلسل القيادة، الذي يُعتبر نمطاً من أنماط المسؤولية الجنائية الفردية، وفق أحكام القانون الإنساني الدولي العرفي الذي يجيز محاسبة القائد العسكري أو الرئيس المدني على الأفعال التي يرتكبها من يتبعون لهم، وذلك إذا كانوا على علم بوقوع الجريمة، أو كان يجدر بهم أن يكونوا على علم بها، وتقاعسوا عن منعها أو معاقبة مرتكبيها.[176]

---

[175] انظر تقريري منظمة العفو الدولية "ما بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015)، و" اردت أن أموت: ضحايا التعذيبفي سوريا يتحدثون عن محنتهم" (رقم الوثيقة:MDE 24/016/2012) لمعرفة المزيد عن حالات الاختفاء القسري والتعذيب كجرائم يعاقب القانون الدولي عليها.

[176] يُعتبر تسلسل القيادة جزء من القانون الدولي العرفي والقانون الدولي التقليدي، وتم إدراجه كشكل من أشكال المسؤولية في المحاكم الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية أيضاً. أنظر على سبيل المثال، النظام الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا لاسابقة (ال مادة3/7)، ونظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. أنظر تقرير منظمة العفو الدولية "المحكمة الجنائية الدولية: قائمة تحقق محدثة من أجل التنفيذ الفعال" 6 مايو/ أيار 2010، (رقم الوثيقة: IOR 53/009/2010).

6. نتائج وتوصيات

يبرهن التقرير الحالي على أن سجن صيدنايا العسكري قد اضحى مسلخاً بشرياً تُنقل جثث الضحايا منه بالشاحنات نظرا لكثرتها، ويُشنق فيه الكثير من الضحايا سراً تحت جنح الظلام، ويلقى آخرون حتفهم جراء التعذيب، ويُقتل آخرون كثر ببطء جراء حرمانهم بشكل ممنهج من الطعام والشراب والأدوية والرعاية الطبية، ولا يمكن لأحد أن يتصور ارتكاب كل هذه الأفعال بدون تفويض من أعلى المستويات في القيادة السياسية السورية.

وأجرت منظمة العفو الدولية تحقيقات مكثفة على مدار 12 شهراً للوقوف على تفاصيل تلك الجرائم، وقابلت طائفة واسعة من الشهود، وخلصت إلى أن هذه الممارسات قد ارتُكبت ضمن سياق هجوم على السكان المدنيين عملاً بسياسة رسمية للدولة، وعلى نطاق واسع وبشكل ممنهج، وعليه، فترى المنظمة أن هذه الجرائم تصل إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، التحرك فوراً بغية وقف ارتكاب هذه الجرائم في صيدنايا، وغيره من مراكز الاحتجاز، وضمان إجراء التحقيقات لتحديد هوية المسؤولين، وجلب الجناة للمثول أمام القضاء في ظل محاكمات عادلة.

وسوف يترتب على أي تأخر أو تلكؤ تبعات مميتة، وقال أحد الموظفين السابقين في سجن صيدنايا، رداً على سؤال يتعلق بما إذا كانت الإعدامات مستمرة أم لا: "قطعاً لا زالت هناك إعدامات، ولن تتوقف، وسوف يستمر التعذيب ما دام هناك أناس يُزج بهم في السجن، وسوف تكون هناك اعترافات تعقب التعذيب، وسوف يعقب الاعترافات إعدامات"[177]

وقال هذا الموظف السابق أن الإعدامات تُنفذ في مراكز الاحتجاز الأخرى في سوريا، بما في ذلك في مقر المخابرات الجوية بالمزة، وأوضح أنه شاهد غرفة الإعدام هناك أواخر العام 2012، حيث تم إعدادها "لتقليص حجم الضغط في صيدنايا نظراً لكثرة الإعدامات التي تتم في ذلك السجن"، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه أسدى النصح وزملاؤه لعناصر المخابرات الجوية حول كيفية شد الأنشوطة باعتباره وزملائه "خبراء في ذلك" على حد تعبيره[178]

ولطالما تقاعس المجتمع الدولي عن وقف الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لأحكام القانون الدولي في سوريا، فما الذي عساه إذا أن يحمل المجتمع الدولي على التحرك؟ وشهد العالم قصف المناطق المدنية بلا هوادة، ووقوع حالات اختفاء جماعي، وتكرار حصار الكثير من المناطق بهدف تجويع سكانها، ومورس التعذيب بشكل ممنهج. ويوثق التقرير الحالي إعدامات جماعية خارج نطاق القضاء، وتفاصيل تطبيق سياسة رسمية تهدف إلى إبادة المحتجزين، وعليه فلا يمكن السكوت على ذلك وعدم التحرك بشأنه، إذ ما يحدث في صيدنايا يشكل طعنة لأبسط المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقيات جنيف.

وعليه، فمن الأهمية القصوى بمكان أن يبادر أعضاء مجلس الأمن إلى التحرك فوراً، وعلى الدول التي تساند سوريا وخصوصاً، روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن، وإيران، أن تدين الإعدامات خارج نطاق القضاء، وسياسات الإبادة التي تمارسها الدولة السورية، وعليهم جميعاً بذل قصارى جهدهم لوضع حد لهذه الممارسات والسياسات. ويتوجب عليهم أن يصروا على إجراء تحقيق مستقل ودولي في الممارسات التي تجري داخل سجن صيدنايا، ويتعين على مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا أن يكثف من جهوده المتعلقة بهذه المسألة إلى أن تتوفر أدلة واضحة تثبت تدخل الحكومة السورية لوقف هذه الممارسات بشكل كامل، ولا ينبغي أن "تسير الأمور كالمعتاد" دون التصدي لهذه الممارسات.

---

[177] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر تشرين الأول 2016

[178] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر تشرين الأول 2016

ويتعين على مجلس الأمن أن يكفل في قادم الأيام القيام بعمليات رصد وإبلاغ وتحقيقات فعالة وحاسمة في انتهاكات حقوق الإنسان، ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي، وفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب داخل سوريا. ويتعين على الأمم المتحدة أن تمتلك القدرة على، والرغبة في، التحقيق بالجرائم الجماعية المرتكبة، وتوثيقها وإعداد تقارير بشأنها إذا أرادت أن تفي بالتزاماتها تجاه الشعب السوري، بما في ذالك الجرائم في صيدنايا وتحديد هوية مرتكبي تلك الجرائم. ولعل القرار الذي صدر عن مجلس الأمن مؤخراً يكون فرصة، ولو متأخرة، كي تفي الأمم المتحدة بتلك الالتزامات والواجبات. ولقد تقرر بموجب القرار رقم 248/71 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016 أن يتم إنشاء آلية دولية ومحايدة ومستقلة تُعنى بجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، وذلك بهدف تيسير تحريك إجراءات قضائية جنائية دولية مستقبلاً.

وحرصت الحكومة السورية بهدوء، وعلى نحو ممنهج، على ترتيب وضع حد لحياة آلاف العزل المحتجزين في عهدتها. وتجب محاسبة المسؤولين عن ذلك، ومحاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن للعملية السياسية، التي تخفق في التصدي بشكل فعال للجرائم المروعة المرتكبة في سجن صيدنايا، أن تقود إلى سلام عادل ودائم.

وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية المتعلقة بالأوضاع في سجن صيدنايا، وباقي مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة السورية:

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس حقوق الإنسان إلى القيام بما يلي:

- الطلب من اللجنة الدولية المستقلة التي كلفتها الأمم المتحدة بالتحقيق في الأوضاع في الجمهورية العربية السورية بأن تتولى فوراً إجراء تحقيق خاص في الإعدامات خارج نطاق القضاء، وسياسات الإبادة المطبقة في سجن صيدنايا العسكري.

إلى مجلس الأمن:

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الأمن إلى القيام بما يلي:

- مطالبة السلطات السورية بالسماح للمراقبين الدوليين المستقلين بدخول جميع مراكز الحجز للتحقيق في ظروفها ورصدها، بما في ذلك أفراد اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو المنظمات الإغاثية التابعة الأمم المتحدة؛
- وضمان قيام جميع أطراف النزاع في سوريا بتطبيق بنود قرار مجلس الأمن رقم 2139 المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإغاثية، بما في ذلك من خلال وقف ممارسة الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، وفرض عقوبات موجهة تتضمن تجميد ممتلكات وأصول المسؤولين السوريين الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب الجرائم بما يخالف القانون الدولي؛
- وإحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تناشد منظمة العفو الدولية **الجمعية العامة للأمم المتحدة** القيام بما يلي:

- ضمان منح لجنة التحقيق الأممية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان الموارد الكافية با يكفل تعزيز قدراتها على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان على النحو المناسب، ومخالفات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في سوريا، بما في ذلك من خلال تسجيل حالات الاختفاء القسري والوفيات في الحجز بشكل ممنهج؛

- ضمان سرعة إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة في سوريا منذ 2011 وملاحقتهم ، ورفدها بالموارد والدعم والتعاون الدولي بما يكفل تنفيذها لمقتضيات ولايتها الممنوحة لها مبوجب قرار الجمعية العامة رقم 71248 الصادر في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016، وتحديداً كي تتولى "جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها، وتحليلها على صعيد انتهاكات أحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق

الإنسان، وتسريع الإجراءات الجنائية المستقلة التي تراعي المعايير الواردة في القانون الدولي في المحاكم الوطنية أو الدولية التي تمتلك أو قد تمتلك الولاية والاختصاص مستقبلاً في هذه الجرائم، وبما يتسق وأحكام القانون الدولي".

إلى أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا:

يتعين على الدول الأعضاء في" المجموعة الدولية لدعم سوريا "وعلى" مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا "القيام بدور أكبر في التصدي لاستخدام التعذيب على نطاق واسع بين الأطراف المتنازعة في سوريا. وتحث منظمة العفو الدولية هذه الدول، وكذلك" المبعوث الخاص"، على القيام بما يلي:

- مطالبة الحكومة السورية بوقف الإعدامات خارج نطاق القضاء فوراً؛
- إعطاء الأولوية لمسألة الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز، وذلك أثناء ما تعقده من محادثات مع السلطات السورية والدول التي تدعم الحكومة السورية، وخصوصا كل من روسيا والصين وإيران؛
- مناشدة الحكومة السورية بأن تضمن حماية المحتجزين من التعرض الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واتصالهم بشكل منتظم مع عائلاتهم ومحاميهم، والكشف عن مصير وأماكن تواجد المحتجزين الذين تعرضوا للاختفاء القسري، ونشر أسماء جميع المحتجزين لدى قوات الحكومة السورية؛
- مناشدة جميع الأطراف أن تسمح فوراً بدخول المراقبين الدوليين المعترف بهم إلى أماكن الحجز دون عائق، وتمكينهم من اللقاء مع جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم؛
- مناشدة جميع أطراف النزاع كي تفرج فوراً ودون شرط أو قيد عن جميع المحتجزين بشكل تعسفي حالياً جراء حراكهم السلمي ونشر حقوق الإنسان وصونها، ونشاطهم في مجال المساعدات الإنسانية والعمل الإعلامي.

إلى المجتمع الدولي عموماً:

تدعو منظمة العفو الدولية جميع الحكومات إلى القيام بما يلي:

- قبول المسؤولية المشتركة عن التحقيق في حالات التعذيب والاختفاء القسري وسواها من الجرائم المؤثَّقة بموجب القانون الدولي التي ارتُكبت في سوريا، ولا سيما عن طريق السعي إلى ممارسة الولاية القضائية الدولية، وتقديم من يُشتبه بارتكابهم هذه الجرائم إلى العدالة؛
- إدماج آليات للفحص والتدقيق في الأنظمة الوطنية للجوء لتحديد ضحايا التعذيب من بين اللاجئين وطالبي اللجوء، وضمان تلقيهم العلاج الطبي والنفسي، وكذلك الدعم الاجتماعي، اللازمين لإعادة تأهيلهم؛
- دعم قدرات المنظمات السورية لحقوق الإنسان، التي تقوم بتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع السوري، وبناء قدراتها على جمع معلومات موضوعية ومحايدة وتبادلها، وحث الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة على ضمان توفير الدعم والتدريب لها.

إلى السلطات السورية:

تدرك الحكومة السورية تماماً ما ينبغي عليها القيام به من إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تُرتكب على نحو منظَّم، على أيدي قواتها الأمنية. وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة الحكومة السورية مراراً وتكراراً إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع حد لعمليات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والإعدام خارج نطاق القضاء، وإصدار توجيهات واضحة لجميع القوات والميليشيات التابعة للحكومة بأنه لن يتم التساهل مطلقاً مع مثل هذه الانتهاكات؛
- وضمان توفير الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لجميع المحرومين من حريتهم، وضمان معاملتهم معاملةً إنسانية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء "("قواعد نيلسون مانديلا") و"قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات "("قواعد بانكوك")؛
- منح المراقبين الدوليين المستقلين مثل اللجنة الدولية للتحقيق في الجمهورية العربية السورية التي شكلتها الأمم المتحدة إمكانية الوصول دون قيود إلى جميع المحرومين من حريتهم، والسماح لهم بالقيام بزيارات تفتيشية مفاجئة لجميع منشآت الحجز بغية التحقيق ورصد الظروف داخلها؛

- وقف استخدام المحاكمات الجائرة والكف عن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وإلغاء محاكم الميدان العسكرية، وإصلاح "محكمة مكافحة الإرهاب"، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وذلك في القانون وفي الواقع الفعلي؛
- وضمان تسجيل جميع من يتم احتجازهم، والسماح لهم بالاتصال بالمحامين، وضمان حقهم في الطعن في قانونية احتجازهم أمام محكمة مستقلة؛ وكذلك ضمان حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة واحتجازهم في أماكن معترف بها، والسماح لهم بتلقي الزيارات العائلية على نحو منتظم؛
- والإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي والأشخاص المسجونين دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو بسبب هويتهم؛
- وإبلاغ العائلات بمصير جميع الأشخاص المحتجزين لدى السلطات، وبأماكن وجودهم وبوضعهم القانوني، والاستجابة لجميع الطلبات المتعلقة في هذا الصدد؛
- وإبلاغ العائلات بمصير الذين توفوا لديها؛
- ضمان التحقيق في جميع أنباء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومقاضاة من يُشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات أمام محاكم مدنية، وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وضمان حصول الضحايا على التعويض الكامل؛
- الانضمام كدولة طرف إلى" البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب "و"الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"؛
- الانضمام إلى" نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، وإصدار إعلان بقبول .الولاية القضائية" للمحكمة الجنائية الدولية "اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002؛
- وقْف تنفيذ أية أحكام صادرة بالإعدام، وذلك لحين إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل، وتخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة.

منظمة العفو الدولية

حركة عالمية لحقوق الإنسان.

عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org


+44 (0)20 7413 5500



انضمّ إلى المحادثة




@AmnestyAR

المسلخ البشري

عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا

تقوم السلطات السورية بشكل هادئ وممنهج بقتل آلاف المحتجزين لديها داخل سجن صيدنايا العسكري. ويشكل المدنيون العاديون، الذين تجرأوا على مجرد التفكير بمعارضة الحكومة، الغالبية الساحقة من الضحايا. وجرى إعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء في عمليات شنق جماعية تُنفذ تحت جنح الظلام، وتُحاط بغلاف من السرية المطلقة. وقُتل آخرون كثر من المحتجزين في سجن صيدنايا جراء سياسات الإبادة المتبعة، بما في ذلك تكرار تعرضهم للتعذيب والحرمان الممنهج من الطعام والشراب والدواء والرعاية الطبية. وتُنقل جثث ضحايا صيدنايا بالشاحنات، وتُدفن في قبور جماعية.

وتُظهر بحوث منظمة العفو الدولية أن جرائم القتل العمد، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإبادة التي تُرتكب في صيدنايا منذ 2011، قد جاءت ضمن سياق هجوم ممنهج واسع النطاق على السكان المدنيين، تنفيذاً لسياسة الدولة الرسمية في هذا الشأن. وتخلُص المنظمة بالتالي إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية في صيدنايا تصل إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق عاجل ومستقل ومحايد في الجرائم المرتكبة داخل سجن صيدنايا. وينبغي على السلطات السورية أن تسمح بدخول المراقبين الدوليين، دون عائق، إلى جميع أماكن الاحتجاز في سوريا. وينبغي على أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما روسيا التي تُعد حليفة لسوريا، التحرك فوراً من أجل تحقيق ذلك.

رقم الوثيقة: MDE 24/5415/2017

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

